

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI



مبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية

التقرير النهائي
Final Report

المجموعة الإستشارية الدولية
International Advisory Group



التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI

رقم الصفحة	جدول المحتويات
٣	• تقديم
٥	• الموجز التنفيذي لكبار المدراء
٨	• مقدمة
٨	○ مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI: المصدر والغرض
٩	○ مبادئ مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI
١٠	○ معايير مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI
١١	○ المجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI
١٣	• موجز التوصيات
١٤	القسم ١
١٤	• المصادقة
١٥	○ الغرض من المصادقة
١٦	○ عملية المصادقة
١٩	○ إتخاذ القرار بمن الذي يجب أن يقوم بالمصادقة
١٩	○ تقرير المصادقة
٢١	القسم ٢
٢١	• الحوافز لتنفيذ مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI
٢١	○ المزايا التي تعود على حكومات البلدان الغنية بالموارد
٢٣	○ المزايا التي تعود على المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني
٢٣	○ المزايا التي تعود على الشركات والمستثمرين
٢٤	○ المزايا التي تعود على أمن الطاقة العالمي
٢٥	القسم ٣
٢٥	• تحديات المستقبل لمبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI
٢٥	○ مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI وقطاع التعدين
٢٦	○ مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI والبرامج الأخرى
الوطني	○ تقديم مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI على المستوى الفرعي
٢٦	○ مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI والأنظمة الاقتصادية الجديدة
٢٧	
٢٨	القسم ٤
٢٨	• الترتيبات في المستقبل لمبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد EITI
٢٩	○ مساندة التنفيذ داخل البلد
٣٠	○ الإدارة الدولية
٣٥	○ تمويل مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI
٣٧	الملاحق
٣٧	أ- دليل المصادقة لمبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI
٥٧	ب- شروط التكاليف لجهة المصادقة
٦٠	ج- شروط التكاليف لمجلس الإدارة
٦٣	د- الحاضرون بكل إجتماع من إجتماعات المجموعة الإستشارية الدولية

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

تقديم

توني بلير Tony Blair ، رئيس الوزراء بالمملكة المتحدة وجينس ستولتنبرج Jens Stoltenberg ، رئيس وزراء النرويج.



يعيش ما يزيد عن ثلاثة ونصف بليون نسمة في البلدان الغنية بالنفط والغاز والثروة المعدنية. وتزود هذه الموارد الطبيعية فرصاً هائلة لتحسين حياة الشعوب الفقيرة. ولكن هناك مخاطر. فالإدارة السيئة ونقص الشفافية لهذه الموارد يمكن أن يؤدي إلى الفقر والصراع والفساد. ورغم ذلك فهذا ليس بالأمر الحتمي – كما تبرهن من التجربة في المملكة المتحدة والنرويج.

وهذا هو السبب وراء طرح مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) عام ٢٠٠٢. حيث تضع مقياساً جديداً في العمل التعاوني بين الشركات والحكومات والمجتمع المدني والمستثمرين. فعن طريق المطالبة بالشفافية على المبالغ التي تدفعها شركات الإستخراج وكذلك الإيرادات التي تتسلمها الحكومات، وتساعد مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج المواد الطبيعية EITI بصورة أكثر على إدارة جيدة للموارد.

وقد تم إحراز تقدم ملموس خلال السنوات الأربعة الماضية، فمن فكرة كانت رائدة في أربعة بلدان، يتم اليوم تنفيذ مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI في ٢٠ بلداً بأحاء العالم، من بيرو إلى مانغوليا، ومن نيجيريا إلى أذربيجان.

ولازال هناك الكثير جداً المطلوب إنجازه. وإننا نرحب بتقرير المجموعة الإستشارية الدولية الذي يرسم معالم الطريق قديماً لمبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI. وستقوم التوصيات بتحويل مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI من كلمات إلى تنفيذ عملي حيث تُشجع على تحقيق مستوى جديد من الإدارة الدولية.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI

إننا نوافق تماماً مع توصية المجموعة الاستشارية الدولية بأن مبادرة الشفافية EITI يجب أن توفر طريقة للتأكد من أن البلدان تؤدي الأعمال التي تقول أنها تفعلها. وسوف يُحدد الأسلوب المنهجي المقترح في هذا التقرير للحكومات والشركات المقياس العالمي لمبادرة الشفافية EITI. ويجب على المجتمع الدولي أن يُساند الجهود لتحقيق هذا المقياس.

ويسجل التقرير بعض التحديات التي ستواجه في المستقبل. وسوف يكون من الضروري التأكيد من أن الأسواق الإقتصادية الجديدة سوف تصبح من المساهمين الفعالين النشطين على أكمل وجه لمبادرة الشفافية EITI حيث تصبح مبادرة عالمية حقاً. وتعمل شركات النفط والغاز والتعدين البرازيلية والروسية والهندية والصينية بنشاط متزايد في التنقيب والإنتاج بأحاء العالم. وسوف تكون مساندتهم لمبادرة الشفافية EITI أمراً حيوياً.

وتكمن قوة مبادرة الشفافية EITI في تنوعها وتشعبها. ولا شك لدينا أن أولئك الملتزمين بالشفافية في قطاع صناعات الإستخراج – من الحكومات والشركات والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية – سوف يستمروا في المساعدة على إزدهار هذه المبادرة وإثمارها وتمكين شعوب البلدان ذات الموارد الطبيعية على الإزدهار.

Tony Blair

Jens Stoltenberg

سبتمبر ٢٠٠٦

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

الموجز التنفيذي لكبار المدراء

خلال السنوات الأربعة منذ إنطلاق مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) خطت هذه المبادرة بخطوات واسعة للأمام. فمن ٥٣ بلداً غنية بالموارد الطبيعية في العالم، أصبح أكثر من نصفها الآن إما ملتزمة لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI. أو في سبيلهم ليلتزموا بها. ومن خلال الإعترااف بالمساهمات الهامة ذات الصلة لكافة أصحاب القرار، أصبحت مبادرة الشفافية EITI عن حق – المقياس المقبول دولياً للشفافية في قطاعات النفط والغاز والتعدين. وكمبادرة طبيعية، فلقد كان هناك إدراك بأنه لنجاح مبادرة الشفافية EITI على المدى الطويل ولتصبح مقبولة كمقياس عالمي، فإنها تحتاج إلى مصادقية دولية- أي هيكل إدارة وتوجيه واضح لدفعها للأمام كما يحتاج مساندوها إلى التمكن من أن يشرحوا للآخرين بوضوح المزايا التي يمكن جنيها من تنفيذها. وفي يوليو ٢٠٠٥، تم إنشاء المجموعة الإستشارية الدولية (IAG) International Advisory Group لمعالجة الأسئلة المحددة التالية:

- كيف يمكن أن نحكم بأن البلدان تفعل ما يصرحون بأنهم يفعلوه عند تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؟
 - كيف يمكن لمبادرة الشفافية EITI أن تتفهم وتوصل بصورة أفضل الحوافز لمختلف أصحاب المصلحة في مبادرة الشفافية EITI ؟
 - ما هي ترتيبات الإدارة والتوجيه التي تضمن بأفضل صورة تحقيق أهداف مبادرة الشفافية EITI ؟
- ولقد قامت المجموعة الإستشارية الدولية IAG الآن بتقديم ١٠ توصيات رئيسية للإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه والتحديات الجوهرية الأخرى التي ظهرت أثناء مناقشات المجموعة الإستشارية الدولية IAG.

وتقع التوصيات تحت أربعة عناوين:

- المصادقة على مبادرة الشفافية EITI ؛
- الحوافز لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؛
- التحديات في المستقبل لمبادرة الشفافية EITI ؛ و
- الترتيبات في المستقبل لمبادرة الشفافية EITI

المصادقة

من الضروري أن نتأكد من إثبات كيفية مدى تقدم البلدان والشركات في تنفيذهم لمبادرة الشفافية EITI. ولقد أصدرت المجموعة الإستشارية الدولية IAG دليل مبادرة الشفافية EITI Validation Guide (الملحق أ) لتصف كيف يمكن للبلدان إثبات تنفيذهم للمبادرة.

ولقد وافقت المجموعة الإستشارية الدولية IAG على أن هناك فئتان من البلدان التي تقوم بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI – وهما – بلدان مرشحة Candidate وبلدان ممتثلة Compliant:

البلدان المرشحة Candidate هي تلك البلدان التي إلتزمت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI ، ومن خلال العمل مع المجتمع المدني والشركات قامت بتعيين شخص ليقود تنفيذ المبادرة وأصدرت خطة عمل للبلد.

أما **البلدان الممتثلة Compliant** هي تلك البلدان التي قامت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI على أكمل وجه. وقاموا بنشر وتوزيع تقرير لمبادرة الشفافية EITI - على نحو مطابق تماماً لمبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI.

وسوف تقوم جهات المصادقة بإصدار تقرير يحتوي على تقييم شامل عما إذا كان البلد مرشحاً أم ممتثلاً. وعما إذا كانت هناك مخاوف خطيرة فيما يتعلق بتنفيذ المبادرة، ويجب أن يشتمل التقرير الخاص بالبلد المرشح أيضاً على تقييم لمدى التقدم المحرز في ذلك البلد. وسوف يتم نشر التقارير بمجرد الموافقة عليها من قبل لجنة تضم الأطراف المتعددة من أصحاب المصلحة والحكومة ومجلس مبادرة الشفافية EITI. وسوف يتم إقرار البلد الممتثل كل سنتين أما البلد المرشح فيجوز إقراره، عند الضرورة، بمعدل أكثر تكراراً.

وسوف تتم المصادقة عن طريق جهة مصادقة تختارها المجموعة التي تضم الأطراف المتعددة ذات المصلحة في البلد، وذلك من قائمة من المؤسسات الملائمة أو الأفراد الملائمين المعتمدين مسبقاً من قبل السكرتارية

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

الدولية لمبادرة الشفافية EITI ومجلس مبادرة الشفافية EITI. وسوف يقوم البلد الجاري إقرار المصادقة له بدفع تكاليف ذلك .

الحوافز

لضمان النجاح المستمر من الواضح أن مبادرة الشفافية EITI سوف تحتاج إلى التواصل مع كافة مجموعات المنفذين والمساندين المرتقبين لمبادرة الشفافية EITI – فمثلاً الحكومات والشركات بالبلدان المنتجة والأنظمة الاقتصادية الجديدة والمؤسسات الدولية والمستثمرين وحكومات البلدان المساندة – بطريقة واضحة ذات مصداقية لشرح مزايا مبادرة الشفافية EITI . وهناك مزايا مستمدة بصورة مباشرة من مبادرة الشفافية EITI وأيضاً بصورة غير مباشرة من زيادة الشفافية والمساواة.

وتوصي المجموعة الإستشارية الدولية IAG بضرورة أن تعمل مبادرة الشفافية EITI على تحسين قاعدة الإثباتات بصورة أكثر عن الحوافز وأن تفحص بصفة خاصة نتائج التنمية، وأجواء العمل التجاري وأمن إمدادات الطاقة.

التحديات في المستقبل

خلال مناقشات المجموعة الإستشارية الدولية IAG، ظهرت بعض القضايا الهامة في السياسات المرجح أن تمثل تحديات لمبادرة الشفافية EITI أثناء تقديمها ولم يسمح الوقت للمجموعة الإستشارية الدولية IAG للتوصل إلى إستنتاجات محددة في هذه الموضوعات ولكن وردت التوصيات في التقرير بحالتها تحت مجلس الإدارة الجديد لمبادرة الشفافية EITI Board .

- مبادرة الشفافية EITI والتعدين
هناك إختلافات جوهرية تؤثر على تنفيذ مبادرة الشفافية في بلدان التعدين إذا قورنت بالبلدان التي تعمل صناعات الإستخراج فيها لحد كبير في مجال النفط والغاز. وتشمل هذه الإختلافات الطرق التي تعمل بها الشركات ونطاق الأثار الاقتصادية للقطاع والسياق الإجتماعي الذي يعمل في قطاع التعدين. وتوصي المجموعة الإستشارية الدولية IAG بأن تولي مبادرة الشفافية EITI أهمية أكثر للإحتياجات المعينة الخاصة بقطاع التعدين.
- تنفيذ مبادرة الشفافية EITI على الصعيد الشبه وطني
تعتبر تدفقات الإيرادات الشبه وطنية في بعض البلدان ضخمة بالإضافة إلى الصفقات على المستوى الوطني ويمكن أن يكون لذلك تأثيراته على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI في هذه البلدان. ولقد إقتُرحت المجموعة الإستشارية الدولية IAG بأن تولي مبادرة الشفافية إهتماماً إضافياً لهذه المسألة المعقدة.
- مبادرة الشفافية EITI والبرامج الأخرى
من المرجح أن تكون الروابط مع المبادرات الأخرى ذات الصلة مفيدة لمبادرات الشفافية EITI على المدى الطويل. ولكن هناك بعض العمليات والمؤسسات المختلفة التي يمكن لمبادرة الشفافية أن تنظر في تكوين روابط معها. ومن خلال دراسة أي برامج تعمل معها، سوف تحتاج مبادرة الشفافية EITI إلى دراسة كيف يمكن للعلاقات الوثيقة بصورة أكثر أن تساند مبادرة الشفافية EITI لتصبح عُرْفاً مقبولاً دولياً وفي نفس الوقت أن تأخذ في الحسبان متضمنات الموارد.
- الأنظمة الاقتصادية الجديدة
يزداد الطلب بسرعة على الموارد الطبيعية في الأنظمة الاقتصادية الجديدة مثل البرازيل وروسيا والهند والصين. ولقد أصبحت الشركات في تلك البلدان تعمل بنشاط متزايد في أنشطة التنقيب بأنحاء العالم. وتقترح المجموعة الإستشارية الدولية IAG بأن العمل مع الأنظمة الاقتصادية الجديدة وشركاتها يجب أن يحظى بالأولوية في مبادرة الشفافية EITI .

الترتيبات في المستقبل

عند دراسة الترتيبات في المستقبل لمبادرة الشفافية EITI على مستوى البلد وعلى الصعيد الدولي، أعادت المجموعة الإستشارية الدولية تأكيدها للمبدأ بأن المسؤولية الأساسية لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI يجب أن تستمر في أن تقع على عاتق الحكومات المشتركة ذاتها. ويجب أن يزود المجتمع الدولي المساندة للبلدان التي ترغب في تنفيذ مبادرة الشفافية EITI.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

ومن المعترف به أن هيكلاً دولياً كان مطلوباً لتوجيه المشورة والمساندة المالية ولتبادل الدروس الملقنة. ورغم ذلك فيجب أن يكون مثل هذا الهيكل مترابطاً ومصمماً بهدف تحقيق الغاية العظمى لمبادرة الشفافية EITI أن تصبح في الإتجاه السائد كما تصبح معاييرها ومبادئها هي الطريقة المعتادة للعمل في كافة صناعات إستخراج الموارد الطبيعية ذات الصلة خلال ثلاث إلى خمس سنوات.

وقد أوصت المجموعة الإستشارية الدولية IAG بتأسيس مجلس يتحمل مسؤولية التطوير الشامل والتوجيه الإستراتيجي والمصادقية لمبادرة الشفافية EITI بالإضافة إلى التواصل الخارجي للمبادرة وتأييدها والدفاع عنها. وسوف يصدر المجلس توصيات بشأن هذه الموضوعات في مؤتمر لمبادرة الشفافية EITI يُعقد مرة كل سنتين وأن يسانده سكرتارية صغيرة لمبادرة الشفافية EITI. ويجب أن تعكس عضوية مجلس الإدارة طبيعة أصحاب المصلحة المتعددين في مبادرة الشفافية EITI.

وسوف تكون هناك عدة بنود للتكاليف عند تنفيذ مبادرة الشفافية EITI. فإن حكومات البلدان القائمة بالتنفيذ والشركات التي تعمل هناك ومنظمات المجتمع المدني سوف تتحمل كلها بعض أعباء تكاليف التنفيذ – على الرغم من أن المجتمع الدولي من المتوقع أن يزود المساندة بصورة ثنائية وكذلك من خلال صندوق إنتماني متعدد الواهبين يُديره البنك العالمي World Bank. وسوف تكون هناك تكاليف أيضاً للمصادقة وكذلك لمجلس الإدارة والسكرتارية. ولم تتمكن المجموعة الإستشارية الدولية من إعطاء توصيات محددة ومؤكدة بشأن التمويل – على الرغم من أنها سجلت بأن أي ترتيبات تمويل يجب أن تعكس طبيعة أصحاب المصلحة المتعددين في مبادرة الشفافية EITI.

الإستنتاج

لقد حققت المراحل الأولى لمبادرة الشفافية EITI نجاحاً إذ ينضم المزيد والمزيد من البلدان المنتجة وشركاتها والبلدان المساندة إلى مبادرة الشفافية EITI. والهدف النهائي هو التأكد من أن تصبح مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI هي المعيار المقبول دولياً للشفافية في قطاع النفط والغاز والتعدين. وتسعى التوصيات في هذا التقرير إلى معالجة العوامل الرئيسية التي تضمن تحقيق ذلك.

مقدمة

مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI: الأصل والغرض

إنطلقت مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية (EITI) Extractive Industries Transparency Initiative عام ٢٠٠٢ في المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج. حيث جلبت معاً تحالفاً عالمياً للحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والمستثمرين لترويج وتشجيع الشفافية الأكبر في دفع وإستلام إيرادات الموارد الطبيعية

لقد وصفت مجلة الإقتصادي Economist magazine مرة مساندي مبادرة الشفافية EITI بتحالف فضولي. وإنني أفترض أننا نحن كذلك. ولكنه تحالف فضولي يجب أن نفخر جميعنا به بصورة هائلة. وقد تكون لنا آراء مختلفة عن التفاصيل ولكننا نشارك رؤية مشتركة – إنها رؤية لزيادة الشفافية التي تعتمد على مبدأ بسيط للغاية – نشر ما ندفعه ونشر ما نتسلمه. هيلاري بن، سكرتير التنمية الدولية، المملكة المتحدة Hilary Benn International Development Secretary, UK

تستطيع الإيرادات من النفط والغاز والثروة المعدنية أن تحول الأنظمة الإقتصادية وتحد من الفقر وترفع مستويات المعيشة لسكان الشعوب بأكملها في البلدان الغنية بالموارد. وعندما يقوم بلد بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI ، تقدم حكومتها تعهداً والتزاماً على تدعيم الشفافية بالنسبة لإيراداتها من الموارد الطبيعية، ويقدم مواطنوها التزاماً بمسائلة الحكومة عن كيفية إستخدامها للإيرادات والموارد. وهذا يساعد كليهما على بناء مجتمع مستقر مزدهر يستطيع أن يعمل بطريقة فعالة في الإقتصاد العالمي.

وهناك ما يزيد عن ٢٠ بلداً من البلدان الغنية بالموارد قد التزمت على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ، نخص بالذكر منها أذربيجان ونيجيريا وغانا وبيرو. وتقوم كل من أذربيجان ونيجيريا حالياً بتقديم تقارير منتظمة عن إيرادات ومدفوعات صناعة إستخراج الموارد الطبيعية لديهم. وهناك ثلاثة بلدان أخرى وهي غينيا والجابون وكزخستان- حيث أصدرت تقارير مبادرة الشفافية EITI . وهناك بلدان أخرى في سبيلها لتنفيذ هذه العملية وعدداً كبيراً آخر على وشك أن يبدأ ذلك.

مربع ١: ما هو البلد الغني بالموارد؟

دليل الصندوق النقدي الدولي (IMF) عن شفافية إيرادات الموارد (ديسمبر ٢٠٠٤) يُعرّف البلدان الغنية بالهيدروكربونات و/ أو الثروة المعدنية على أساس المعايير التالية:
(١) متوسط الحصة من الإيرادات المالية للهيدروكربونات و/ أو الثروة المعدنية في إجمالي الإيرادات المالية لا يقل عن ٢٥% أثناء السنوات الثلاث السابقة؛ أو (٢) متوسط حصة إيرادات التصدير للهيدروكربونات أو الثروة المعدنية بالنسبة لإجمالي عائدات التصدير لا يقل عن ٢٥% خلال السنوات الثلاث السابقة.

ولقد قامت البلدان المشاركة بتنفيذ وملكية وإدارة عملية مبادرة الشفافية EITI من خلال أسلوب منهجي يتعدد فيه أصحاب المصلحة والقرار، من الحكومات وشركات النفط والغاز والتعدين والمجتمع المدني المحلي والمنظمات الغير حكومية الدولية (NGOs) ؛ والمؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي IMF والمستثمرين حيث عملوا معاً على الصعيدين الوطني والدولي لدفع عجلة المبادرة للأمام. فعن طريق الإشتراك المُجدي لهذه المجموعات فقط حققت مبادرة الشفافية EITI ما وصلت إليه الآن.

يُساند صندوق النقد الدولي مبادرة الشفافية EITI لدرجة بالغة. ويُكمل مشورتنا بشأن إستخدام الإيرادات من الموارد الطبيعية بشفافية. ووراء هذا العمل إعتقاد بأن مزيداً من المسائلة العامة ومزيداً من الشفافية يمكن أن يرفع من جودة الإنفاق العام ويحد من الفساد ويُقلل من الفقر. رودريجو دي راتو، المدير العام، صندوق النقد الدولي
Rodrigo de Rato, Managing Director, IMF

ولقد حصل أصحاب المصلحة هؤلاء بمساندة دولية. ولقد قامت مفوضية أفريقيا ومؤتمرات القمة المتعاقبة لمجموعة الثمانية G8 منذ إيفان Evian عام ٢٠٠٣ بحث المجتمع الدولي على زيادة مساندة لهذه المبادرة. ولقد إستجابت بصفة خاصة فرنسا وألمانيا وهولنده والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وتحتاج هذه المساندة أن تستمر وأن يتسع نطاقها. وتعتبر الأسواق الجديدة التي ظهرت على الساحة (وعلى وجه الخصوص الصين، وروسيا، والهند والبرازيل) وشركاتهم التي تمتلكها الدولة من اللاعبين العالميين المتزايدي الأهمية. ومن خلال مشاركتهم سوف تحقق مبادرة الشفافية EITI تقدماً ودفعاً إضافية. توجد قائمة مستوفاة ومتجددة لمنفذي ومساندي مبادرة الشفافية EITI بموقع الإنترنت:
<http://www.eitransparency.org/section/supporters>

مبادئ مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

تم الإتفاق على مبادئ مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI في المؤتمر الأول المنعقد في لندن في يونيو ٢٠٠٣ عن مبادرة الشفافية EITI. وقد وافقت مجموعة متنوعة من البلدان والشركات ومنظمات المجتمع المدني والمستثمرين على بيان المبادئ لزيادة الشفافية فيما يتعلق بالمدفوعات والإيرادات في قطاعات إستخراج الموارد الطبيعية. وقد أصبحت هذه معروفة بإسم "مبادئ مبادرة الشفافية EITI Principles" وتعتبر بمثابة حجر الأساس للمبادرة.

مبادئ مبادرة الشفافية EITI

- ١- تُشارك إعتقاداً راسخاً بأن الإستعمال المتعقل لثروة الموارد الطبيعية يجب أن يكون محركاً هاماً للنمو الإقتصادي المستدام الذي يُساهم في التنمية المستدامة ويُحد من الفقر ولكن في حالة عدم إدارته بكيفية سليمة فيمكن أن يولد آثار إقتصادية وإجتماعية سلبية.
- ٢- نؤكد بأن إدارة ثروة الموارد الطبيعية لمصلحة مواطني البلد يقع داخل إختصاص الحكومات ذات السيادة ليتم ممارسته لمصلحة التنمية الوطنية لبلدانهم.
- ٣- نعتزف بأن مزايا إستخراج المواد الطبيعية تحدث في صورة تدفقات الإيرادات خلال عدة سنوات ويمكن أن تعتمد لحد كبير على السعر.
- ٤- نعتزف ونُدرك بأن الإدراك العام لإيرادات ومصاريف الحكومة مع مرور الوقت يمكن أن يساعد في النقاش العام ويعطي حصيلة من الخيارات الملائمة والواقعية للتنمية المستدامة.
- ٥- نؤكد أهمية الشفافية التي يجب أن تتبناها الحكومات والشركات في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية والحاجة إلى تعزيز الإدارة المالية والمسائلة العامة.
- ٦- نُدرك أن تحقيق الشفافية الأكبر يجب أن يوضع في سياق إحترام العقود والقوانين.
- ٧- نُدرك بأن الشفافية المالية يمكن أن تجري معها أجواءً محسنة للإستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية.
- ٨- نؤمن بمبدأ المسائلة وممارستها من قبل الحكومة لكل المواطنين لإدارة الإيرادات الواردة والإنفاق العام.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

- ٩- إننا ملتزمون نحو تشجيع تحقيق مستويات عالية للشفافية والمساءلة في الحياة العامة والعمليات الخاصة بالحكومة وفي النشاط التجاري.
- ١٠- نعتقد بأن الأمر يتطلب أسلوباً منهجياً عملياً وثابت المبدأ بصورة عامة من ناحية الإفصاح عن المدفوعات والإيرادات، بحيث يكون هذا الأسلوب بسيطاً في توليه وإستخدامه.
- ١١- نعتقد بأن الإفصاح عن المدفوعات في بلد معين يجب أن يتضمن كافة شركات صناعة إستخراج الموارد الطبيعية العاملة في ذلك البلد.
- ١٢- سعياً للحصول على حلول نعتقد أن كل أصحاب المصلحة والقرار يجب عليهم أن يشتركوا بمساهمات هامة وذات صلة بما في ذلك الحكومات ووكالاتها وشركات صناعة إستخراج الموارد الطبيعية وشركات الخدمات والمنظمات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية والمستثمرين والمنظمات الغير حكومية.

معايير مبادرة الشفافية لصناعة إستخراج الموارد الطبيعية EITI

لقد تم الإتفاق على معايير مبادرة الشفافية EITI في المؤتمر الثاني لمبادرة الشفافية EITI الذي إنعقد في مارس ٢٠٠٥. وتحتاج البلدان المشتركة أن تُلبي المعايير، وإن أمكن تتفوق عليها حتى تؤخذ بعين الإعتبار لإختيارها كمنفذ لمبادرة الشفافية EITI بنجاح.

معايير مبادرة الشفافية لصناعة إستخراج الموارد الطبيعية EITI

- ١- النشر العلني لكافة المدفوعات المادية للنفط والغاز والتعدين بصفة منتظمة من قبل الشركات إلى الحكومات ("المدفوعات") وكافة الإيرادات المادية التي تتسلمها الحكومات من شركات النفط والغاز ("الإيرادات") وذلك على الصعيد الأوسع بأسلوب شامل ومفهوم يسهل الوصول إليه من العامة.
- ٢- في حالة عدم وجود مثل هذه المراجعات، تخضع المدفوعات والإيرادات لتدقيق ومراجعة من جهة مستقلة ذات مصداقية تُطبق مقاييس المراجعة الدولية.
- ٣- يتم تسوية ومطابقة المدفوعات والإيرادات عن طريق مدير إداري مستقل ذو مصداقية حيث يقوم بتطبيق مقاييس المراجعة الدولية مع نشر وجهة نظر المدير الإداري فيما يتعلق بالتسوية والمطابقة التي تشمل التناقضات في حالة إكتشاف أي منها.
- ٤- يمتد هذا الأسلوب المنهجي ليشمل كافة الشركات ومنها المشاريع والشركات الحكومية.
- ٥- المجتمع المدني يشترك بنشاط كمساهم في تصميم ومراقبة وتقييم هذه العملية ويساهم نحو المناقشات والمناظرات العامة.
- ٦- تقوم الحكومة المضيفة، بمساعدة من المؤسسات المالية الدولية، بإعداد خطة عمل عامة مستدامة مالياً لكل النقاط المذكورة أعلاه، حيث تشمل الأهداف التي يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ وتقييم قيود الطاقة السعوية الممكنة.

المجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج المواد الطبيعية EITI

تأسست المجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج المواد الطبيعية EITI في يوليو ٢٠٠٥ لتقديم توصيات بشأن مستقبل مبادرة الشفافية EITI إلى المؤتمر الثالث لمبادرة الشفافية EITI المزمع أن يعقد في أوسلو Oslo عام ٢٠٠٦.

سيعمل مؤتمر أوسلو Oslo Conference لمبادرة الشفافية EITI على تحسين تنفيذ وتوسيع عدد المشتركين في مبادرة الشفافية EITI. كما أن المصادقة المتوقع لتوصيات المجموعة الإستشارية الدولية IAG سوف يعمل على زيادة شرعية مبادرة الشفافية EITI وجعلها أكثر إستدامة. ولتلبية هذه الأهداف، سوف نجعل من مؤتمر أوسلو علامة بارزة على الطريق نحو جعل مبادرة الشفافية EITI عُرفاً عالمياً.
جوناس جار ستور، وزير الشؤون الخارجية، النرويج
Jonas Gahr Stør, Minister of Foreign Affairs, Norway

ترأس بيتر آيجن Peter Eigen ، مؤسس هيئة الشفافية الدولية Transparency International المجموعة الإستشارية الدولية IAG. وقد إشمطت هذه المجموعة مندوبين من عدة شركات للنفط والغاز والتعدين ومنظمات المجتمع المدني والحكومات والمستثمرين.

المشركون في المجموعة الإستشارية الدولية

الحكومات: أزربيجان وفرنسا ونيجيريا والنرويج وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية.

الشركات: أنجلو أمريكيان Anglo American ، بي بي BP ، وشيفرون Chevron وبتروبراس Petrobras.

المجتمع المدني: معهد المجتمع المفتوح Open Society Institute ، جلوبال ويتنس Global Witness (الشاهد العالمي)، مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في وسط أفريقيا (الكاميرون) والتحالف لتحسين الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية (أزربيجان).

المستثمرون: إف أند سي أست مانجمنت F&C Asset Management

إلتقت المجموعة الإستشارية الدولية IAG في لندن وواشنطن وأبوجا وباكوا ومرة أخرى في لندن لدراسة التحديات التي تواجه مبادرة الشفافية EITI. وقد قامت مجموعات العمل في المجموعة الإستشارية الدولية IAG بإنجاز الكثير من الأعمال. وتعالج التوصيات النهائية المسائل التالية:

- كيف يمكن أن نحكم بأن البلدان تفعل ما يصرحون بأنهم يفعلوه ؟
- ما هي الحوافز للبلدان والشركات والمجتمع المدني والمستثمرين والمؤسسات الدولية عند مساندة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟
- كيف يمكن إدارة مبادرة الشفافية EITI على المستوى الدولي للتأكد من أنها ستصبح مع مرور الوقت من أفضل قواعد الممارسة الدولية في صناعات الاستخراج؟

كما قاموا أيضاً بدراسة التحديات الرئيسية التي تواجه مبادرة الشفافية EITI التي تحتاج إلى معالجتها لمساندة التقدم المستمر.

يفحص هذا التقرير هذه الأسئلة في الأقسام الأربعة التالية.

- **القسم الأول.** ويعالج التوصيات رقم ١ و ٢ و ٣ التي تشرح عملية المصادقة المقترحة التي تسمح للبلدان بقياس أدائهم (الأسلوب المنهجي الكامل مزود في دليل مبادرة الشفافية للمصادقة EITI Validation Guide الوارد في الملحق أ).
- **القسم الثاني.** ويعالج التوصية رقم ٤ التي تُحدد بعض المزايا والحوافز الناتجة عن تنفيذ مبادرة الشفافية EITI (ويتم التعمق فيها بتفصيل أكثر في النشرات الثلاثة الصادرة في نفس الوقت: شفافية الإيرادات وتنميتها Revenue Transparency and Development؛ وشفافية الإيرادات والمناخ التجاري

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI

- Revenue Transparency and the Business Climate ؛ وشفافية الإيرادات وأمن الطاقة
(Revenue Transparency and Energy Security) ؛
- **القسم الثالث.** ويعالج التوصيات رقم ٥ و ٦ و ٧ و ٨ حيث يرسم الخطوط العريضة لعدد من التحديات التي عرّفتها مجموعة الإستشارات الدولية IAG بأن هناك حاجة إلى معالجتها في المستقبل وتشمل: العمل على المستوى الشبه وطني؛ والعمل مع الأنظمة الإقتصادية الجديدة والأنظمة الإقتصادية الإنتقالية التي تعمل في قطاع التعدين وربطها بالبرامج الأخرى.
 - **القسم الرابع.** ويعالج التوصيتين رقم ٩ و ١٠ حيث يشرح كيف يمكن إدارة مبادرة الشفافية EITI على الصعيد الدولي بينما تُعيد تأكيد مبدأ الأسلوب المنهجي الخاص بكل بلد على المستوى الوطني. كما يقترح أيضاً مساندة التنفيذ العملي التي يستطيع المجتمع الدولي أن يزودها.

وتتمشى كافة التوصيات مع مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI ولم تتمكن المجموعة الإستشارية الدولية IAG من التوصل إلى الإستنتاجات النهائية بشأن كافة التوصيات وليس المقصود من هذا التقرير أن يوجد أي إلتزامات قانونية على الحكومات أو الشركات أو المؤسسات التي يمثلها الأعضاء في المجموعة الإستشارية الدولية IAG عن كيفية تنفيذ التوصيات أو بخلاف ذلك المشاركة في العملية التطوعية لمبادرة الشفافية EITI. ولقد رسم التقرير الأساس للعمل في المستقبل عن طريق تسليط الأضواء على المجالات الإضافية التي تحتاج مبادرة الشفافية EITI إلى معالجتها لتصبح أفضل قواعد الممارسة الدولية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية.

موجز التوصيات

التوصية رقم ١: مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI هي مبادرة لأصحاب القرار والمصلحة المتعددين. ويجب على حكومات البلدان المنفذة للمبادرة أن تضمن تنفيذها وفقاً لمبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI مع المساهمة الكاملة لكل أصحاب المصلحة والقرار.

التوصية رقم ٢: بعد الإلتزام بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI ، يجب أن تُطالب البلدان بالمصادقة على مدى تقدمها بصفة منتظمة.

التوصية رقم ٣: يجب المصادقة على شركات النفط والغاز والتعدين العاملة في البلدان التي تقوم بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI كجزء من المصادقة على البلد. وعلى الشركات الملتزمة على المستوى الدولي أن تستكمل بيانات إستمارة للتقييم الذاتي.

التوصية رقم ٤: يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تُعد إثباتات أكثر وضوحاً لمزايا تنفيذ مبادرة الشفافية EITI كجزء من الإصلاح الإداري الأوسع والمزايا الأخرى مثل تحسين أمن الطاقة وتوفير مناخ أفضل للعمل التجاري.

التوصية رقم ٥: يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تُولي إهتماماً أكثر بسياق معين لقطاع التعدين.

التوصية رقم ٦: يجب على مبادرة الشفافية EITI والبلدان المنفذة لمبادرة الشفافية EITI أن تكتشف الفرص الملائمة للعمل مع البرامج الأخرى للشفافية ومكافحة الفساد والتنمية وأمن الطاقة.

التوصية رقم ٧: يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تتولى المزيد من الأعمال بشأن إحتمال التنفيذ على المستوى الشبه وطني.

التوصية رقم ٨: يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تعمل مع الحكومات ذات النظام الإقتصادي الجديد لتشجيع مشاركتهم بصورة أكبر في مبادرة الشفافية EITI.

التوصية رقم ٩: يجب أن تكون مساندة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI موجهة بدافع من البلد ومستدامة بينما تُركز على النتائج والعمل في شراكة.

التوصية رقم ١٠: يجب أن تُؤسس مبادرة الشفافية EITI مجلس لأصحاب المصلحة والقرار المتعددين تساندهم سكرتارية لإدارة مبادرة الشفافية EITI على المستوى الدولي.

القسم الأول: المصادقة

التوصية رقم ١: مبادرة الشفافية لصناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI هي مبادرة لأصحاب القرار والمصلحة المتعددين. ويجب على حكومات البلدان المنفذة للمبادرة أن تضمن تنفيذها وفقاً لمبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI مع المساهمة الكاملة لكل أصحاب المصلحة والقرار.

التوصية رقم ٢: بعد الإلتزام بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI ، يجب أن تُطالب البلدان بالمصادقة على مدى تقدمها بصفة منتظمة.

- يجب المصادقة على كافة البلدان التي تقوم بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI بصفة منتظمة.
- سوف يُقيم تقرير المصادقة البلدان المنفذة بتصنيفها إما "مرشحة" 'Candidate' أو "ممتثلة" 'Compliant'.
- يجب أن تكون البلدان المرشحة هي تلك التي وقعت على مبادرة الشفافية EITI (حيث تحقق كافة المؤشرات الأربعة للتوقيع) ولكنها لم تقم بعد بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI على أكمل وجه.
- أما البلدان الممتثلة فهي تلك البلدان التي قامت بتنفيذ المبادرة على أكمل وجه. ويشتمل ذلك على جعل تقريرهم المنشور عن مبادرة الشفافية EITI متوفر بصورة شائعة واسعة.
- يجب على البلدان المرشحة أن توافق على إنتظام المصادقة مع أصحاب المصلحة والقرار ويشمل ذلك في خطة العمل الخاصة ببلادهم. ورغم ذلك يجب أن تحدث المصادقة للبلدان المرشحة على الأقل مرة كل عامين.
- يجب أن تقوم البلدان الممتثلة بترتيب عملية المصادقة كل سنتين.
- يجب تعيين جهات المصادقة من قبل مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين بداخل البلد وأن يتم دفع أتعابهم وأن يقوم البلد الجاري مصادقته وإقراره بدفع تكلفة ذلك.
- يجب إختيار جهات المصادقة من قائمة من الأفراد الدوليين والمجموعات الدولية المؤهلة على نحو ملائم والذين تم إعتادهم مسبقاً من قبل مجلس مبادرة الشفافية EITI Board.
- في حالة وجود خلافات فيما يتعلق بالمصادقة يجب على أصحاب المصلحة والقرار إثارتها لأول وهلة لدى مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين ليتم حلها عن طريق جهة المصادقة. وفي حالة إذا ظلت الأمور بدون حل، فيجب على أصحاب المصلحة والقرار أن يحيلوا الأمر إلى مجلس مبادرة الشفافية EITI Board.

التوصية رقم ٣: يجب المصادقة على شركات النفط والغاز والتعدين العاملة في البلدان التي تقوم بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI كجزء من المصادقة على البلد. وعلى الشركات الملتزمة على المستوى الدولي أن تستكمل بيانات استثمارها للتقييم الذاتي.

- يجب أن تكون المصادقة للشركة نابعة ومتأصلة من عملية المصادقة الخاصة بالبلد.
- يجب على الشركات استكمال وتعبئة إستثمارات التقييم الذاتي للمستوى الوطني.
- يجب على الشركات التي تولت إلتزامات عالمية أن تقوم بتعبئة إستثمار التقييم الذاتي على المستوى الدولي.

الغرض من المصادقة

١-٠ لقد إتفق كل أصحاب المصلحة والقرار بمبادرة الشفافية EITI أنه من المهم التمكن من المصادقة على مدى تقدم البلدان والشركات في تنفيذهم لمبادرة الشفافية EITI. ولقد وافقت المجموعة الإستشارية الدولية IAG بضرورة أن تتوافق المصادقة مع مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI وهذا يتضمن أن تكون منفتحة تتسم بالعلانية والشفافية والمسائلة. ولقد تم الإتفاق على مجموعة من المبادئ الإضافية (أنظر المربع رقم ٢) التي

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI

يجب أن تُدعم المصادقة.

مربع رقم ٢: مبادئ المصادقة على مبادرة الشفافية EITI

- وافقت المجموعة الإستشارية الدولية IAG على أن المبادئ التالية لا بد وأن تعطي إرشاداً لعملية المصادقة.
- تُركز المصادقة في مبادرة الشفافية EITI على تركيز مبادرة الشفافية EITI وليس على سياسات الشفافية الأخرى.
 - تعتمد المصادقة على مقياس عالمي مشترك لضمان إمكانية المقارنة بين البلدان.
 - العملية يمتلكها البلد وتعكس طبيعة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI الخاصة بالبلد.
 - تتضمن العملية مشاركة من أصحاب المصلحة والقرار المتعددين.
 - العملية بسيطة المعالم ولا تولد بيروقراطية غير ضرورية. كما أنها تعتمد على المنظمات والطاقة السعوية الكائنة أينما كان ذلك ممكناً.
 - تُركز العملية على التوصيات البنائة بدلاً من الإنتقاد.
 - يجب أن يتوفر لدى جهة المصادقة الخبرة والمعرفة والتجارب الكافية في مبادرة الشفافية EITI.
 - يجب أن يتوفر لدى جهة المصادقة الطاقة السعوية الكافية للقيام بمهمته بطريقة فعالة.
 - يتم الإعتراف بالتقدم المحرز وكذلك الإنجاز المطلق.
- المصادقة ليست مراجعة مالية. فإن مهمة جهة المصادقة هو التأكد من أن البلدان والشركات يفعلون ما يقولون أنهم يفعلونه. ولن تسعى جهة المصادقة إلى القيام بمراجعات وتدقيقات مالية.

- ١-١ وافقت المجموعة الإستشارية الدولية IAG على أن هناك غرضان للمصادقة:
- للبلدان التي ظلت تُنفذ مبادرة الشفافية EITI ولكنها لم تنفذ المبادرة EITI على أكمل وجه (البلدان المرشحة – أنظر أدناه) فسوف تقيس المصادقة مدى التقدم في التنفيذ.
 - بالنسبة للبلدان التي قامت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI على أكمل وجه (البلدان الممتثلة – أنظر أدناه)، فسوف تزود عملية المصادقة تقييماً مطلقاً عما إذا كان البلد ممتثلاً أم غير ممتثل لمبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI.

٢-١ كما هو مذكور أعلاه، تم الإتفاق على فئتين من البلدان:

- ٣-١ **البلدان المرشحة** وهي تلك البلدان التي وقعت على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI وقد إستوفت كافة المؤشرات الأربعة في مرحلة التوقيع لمصفوفة المصادقة (أنظر أدناه) وقامت بتزويد الإثباتات المستندية لمجلس وسكرتارية مبادرة الشفافية EITI Board and Secretariat التي يُفيد بذلك. وتَسأل المؤشرات عما إذا كانت الحكومة:

- قد إلتزمت نحو تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؛
- قد إلتزمت بالعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- قد عينت شخصاً ليقود عملية التنفيذ؛ و
- قد أنتجت خطة عمل للبلد تم الإتفاق عليها مع أصحاب المصلحة والقرار.

- ٤-١ **البلدان الممتثلة** التي قامت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI على أكمل وجه. ولقد إستوفت كافة المؤشرات في مصفوفة المصادقة ويشمل ذلك نشر وتوزيع تقرير مبادرة الشفافية EITI.

نرى أن هذه التقارير الخاصة بمبادرة الشفافية EITI تعتبر كعامل حفاز لتشجيع كل منا على الإستمرار في العمل في شراكة حتى يمكن أن يجني الجميع مزايا إيرادات النفط وهكذا ينتعش إقتصاد أذربيجان ويزدهر الشعب إقتصادياً.

ديفيد وودورد، الرئيس المزامن في شركة بي بي أذربيجان
David Woodward, Associate President of BP Azerbaijan

عملية المصادقة

٥-١ يوضح الشكل ١ عملية المصادقة. وتوجد تفاصيل إضافية عن الخطوات المتفق عليها التي تُشكل عملية المصادقة، ملخصة فيما يلي وواردة في الملحق أ: دليل المصادقة.

٦-١ الخطوة الأولى هي قيام مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين بتعيين جهة مصادقة. ثم تسافر جهة المصادقة إلى البلد المطلوب إجراء المصادقة له. وهناك ثلاثة مستندات رئيسية تؤكد الأعمال التي تقوم بها جهة المصادقة وهي:

- خطة العمل للبلد
- مصفوفة المصادقة (وأدوات تقييم المؤشرات المرتبطة بها)، و
- إستثمارات الشركة

٧-١ بإستعمال هذه المستندات، تلتقي جهة المصادقة مع مجموعة أصحاب المصلحة والقرار، وهي المنظمة التي تعاقبت معه لمطابقة وتسوية الأرقام التي أفصحت عنها الشركات والحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين (منهم الشركات والمجتمع المدني الغير متواجدين في مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين).

مربع رقم ٣: ما هي مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين؟

يسجل دليل مصادر مبادرة الشفافية EITI Source Book (مارس ٢٠٠٥) أن هناك عدة جهات ممكنة من أصحاب المصلحة والقرار في مبادرة الشفافية EITI : ومنها المؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنفذو مبادرة الشفافية EITI والشركاء الدوليين. ويجب على حكومات البلدان المنفذة أن تؤسس لجنة تنسيق (أو مجموعة لأصحاب المصلحة والقرار المتعددين) للتأكد من تمثيل كل أصحاب المصلحة والقرار من ذوي الصلة. وذكرت المجموعة الإستشارية الدولية IAG الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني (ويشمل المنظمات الموجودة في المجتمع والمنظمات الغير حكومية الوطنية والدولية ووسائل الإعلام والإتحادات النقابية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث والمنظمات الدينية) والبرلمانيون في مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين.

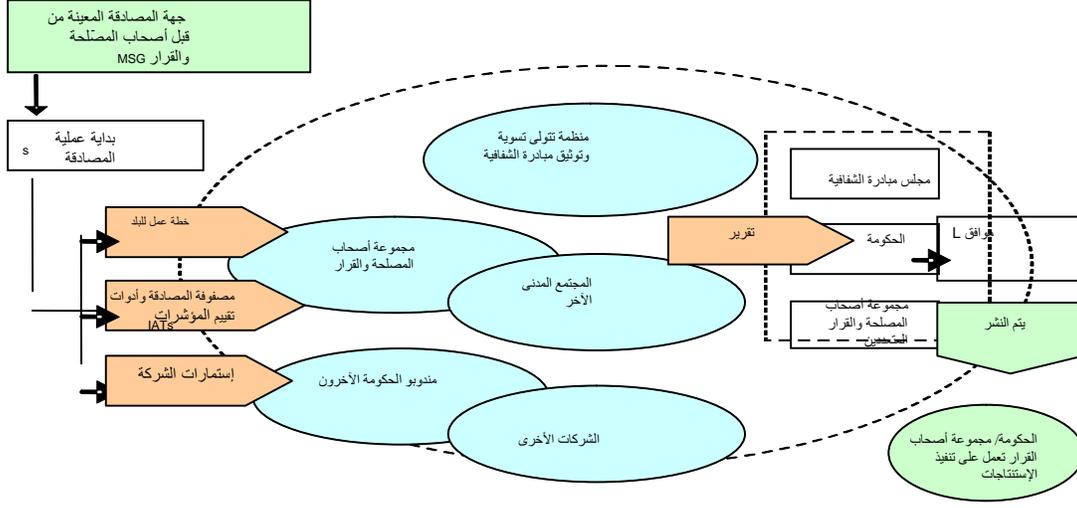
٨-١ بإستعمال هذه المعلومات، تقوم جهة المصادقة بإستكمال تقرير يتكون من:

- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء خطة العمل للبلد.
- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء المؤشرات في مصفوفة المصادقة
- مصفوفة المصادقة بعد إستكمال بياناتها
- تقرير وصفي عن تنفيذ الشركة للمبادرة
- إستثمارات الشركة المُعدة
- تقييم شامل عن تنفيذ مبادرة الشفافية EITI : هذا البلد مرشح أو ممتثل أو لا يوجد تقدم ملموس؟

٩-١ بوجه التقرير في البداية إلى مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين، والحكومة ومجلس مبادرة الشفافية EITI Board . وإذا كانت هذه المجموعات راضية عن تقرير المصادقة، فيتم نشره والعمل على تنفيذ الإستنتاجات والإقتراحات.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI

شكل ١: عملية المصادقة



خطة العمل للبلد

١٠-١ يجب بناء عملية المصادقة على خطة العمل الحالية للبلد. ويُعد إنتاج خطة العمل من المعايير الستة لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI ويمكن أن تجدها في المؤشر رقم ٤ بمصفوفة المصادقة. ويجب الإتفاق على خطة العمل مع كبار أصحاب المصلحة بمبادرة EITI ويمكن نشرها علناً. ويجب أن تحتوي كل خطة عمل على: أهداف يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ وتقييم القيود على الطاقة السعوية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي) والتكاليف المرجح تكبدها.

١١-١ يجب أن توضح خطة العمل للبلد أيضاً كيف ستضمن الحكومة طبيعة مبادرة الشفافية EITI لأصحاب المصلحة المتعددين وخاصة من ناحية إشراك المجتمع المدني.

١٢-١ يجب أن تُحدد خطة العمل للبلد جدول زمني للمصادقة خلال المرحلة التي يكون فيها البلد "مرشحاً". ويجب أن يعكس إحتياجات البلد ولكن يجب أن يتم مرة كل سنتين على الأقل. وقد يرغب المجلس عمل دراسة عما إذا كانت عملية المصادقة التي تتم بمعدل أكثر تكراراً سوف تساعد على تنفيذ البلد المرشح بالمبادرة دون أن يكون ذلك مرهقاً بصورة غير مستوجبة. ويجب أيضاً أن تسهّب خطة العمل في وصف كيفية قيام الحكومة بدفع التكاليف نظير المصادقة.

مصفوفة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI وأدوات تقييم المؤشرات

١٣-١ في قلب عملية المصادقة توجد مصفوفة المصادقة وأدوات تقييم المؤشرات (IATS). وتشتمل مصفوفة المصادقة على ١٨ مؤشر يجب تقييمها عما إذا كان قد تم "إستيفائها" أو "عدم إستيفائها" وتقييمها من الناحية الكيفية في التقرير الوصفي بالإضافة إلى مؤشرين إثنين يتم تقييمهما بصورة كيفية في التقرير الوصفي.

١٤-١ تزود أدوات تقييم المؤشرات IATS دليلاً إرشادياً إضافياً لجهة المصادقة في المواقع التي يحتاج فيها تقييم المؤشر إلى عملية تقييم أكثر تعقيداً وموضوعية.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

١٥-١ تتمشى كافة المؤشرات مع مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI وسوف تسمح بعمل مقارنات مُجدية بين البلدان. ولكن قامت المجموعة الإستشارية الدولية بتصميمها لتعكس الحقيقة بأن البلدان المختلفة سوف تُنفذ مبادرة الشفافية EITI بطرق مختلفة.

مربع رقم ٤: إختبار الأسلوب المنهجي

من التحديات التي تواجه المجموعة الإستشارية الدولية IAG التأكد من أن عملية المصادقة موحدة قياسياً بالقدر الكافي لتكون مُجدية ومفيدة، ولكن مرنة بالقدر الكافي لتعكس الفروق العديدة بين البلدان وأنظمتهم الإقتصادية.

وفي أكتوبر ٢٠٠٥، إتفق الإجتماع الثاني للمجموعة الإستشارية الدولية IAG في واشنطن ونيجيريا وأذربيجان على تجربة الأسلوب المنهجي المقترح للمصادقة على البلد بصورة رائدة وتقديم تقارير عن تجاربهم. ويوجد لدى نيجيريا وأذربيجان أنظمة إقتصادية مختلفة تماماً وإعتبارات مختلفة تماماً لتؤخذ في الحسبان عندما يتعلق الأمر بمصادقة على مبادرة الشفافية EITI.

ومع أن تجارب البلدين أذربيجان ونيجيريا قد أوضحت بأن الأسلوب الأساسي للمصادقة كان مقبولاً إلا أنها إكتشفت أيضاً عن إمكانية تحسين الأسلوب المنهجي. ومن التجريبتين الرائدتين جاء إقتراح بإمكانية تخفيض عدد مؤشرات المصادقة بصورة كبيرة. كما إقترحوا أيضاً بأن الأسلوب المنهجي المطلوب يحتاج أن يعكس أي تقدم والتحسينات المحرزة حتى في حالة عدم الوصول إلى علامات بارزة على الطريق بمبادرة الشفافية EITI .

وقد تم إبتكار أدوات جديدة لتقييم المؤشرات لتزويد الإرشادات المطلوبة للتقييم عما إذا كان المؤشر المعطى قد تم إستيفائه أو عدم إستيفائه وتم حذف المؤشرات الفرعية.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن التجريبتين الرائدتين جاء إقتراح بجعل كل خطة عمل للبلد المشارك جزءاً مركزياً من عملية المصادقة حيث أن هذه الخطط شرطاً مسبقاً للتنفيذ وتحتوي على أهداف يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ.

إستثمارات الشركات

١٦-١ وافقت المجموعة الإستشارية الدولية IAG على ضرورة المصادقة على تنفيذ الشركات للمبادرة أيضاً ولكن يمكن تحقيق ذلك فقط في سياق المصادقة على البلد. ولذلك تحتوي عملية المصادقة على البلد على إستمارة تقييم ذاتي للشركات لتعبئتها وإرجاعها إلى جهة المصادقة. وسوف تتمتع جهة المصادقة بالسلطة في أن تطلب من الشركات مزيداً من المعلومات المؤيدة عند الضرورة. ويجب إرسال الإستثمارات بعد تعبئتها وإرسالها على موقع الإنترنت بالشركة وسوف يحتوي تقرير المصادقة للبلد على جدول مُعد لإستثمارات التقييم الذاتي الخاصة بالشركات.

١٧-١ إذا قصرت شركة في إستكمال إستمارة التقييم الذاتي، فسوف توضح جهة المصادقة ذلك في تقرير المصادقة على البلد وسوف يشتمل التقرير على أي معلومات ذات صلة عن الشركة حيث تصبح هذه المعلومات معروفة يمكن للجمهور التحصل عليها. وسوف يتم إتاحة الفرصة للشركة لمراجعة هذه المعلومات.

١٨-١ أما بالنسبة للشركات المشتركة في مبادرة الشفافية EITI يجب أن تُرسل تصديقات على المبادرة على موقعهم بالإنترنت.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

١٩-١ ويجب على الشركات التي قامت بعمل إلتزامات دولية لمساندة مبادرة الشفافية EITI أن تقوم بتعبئة إستمارة تقييم ذاتي على المستوى الدولي والتي يجب إرسالها مباشرة إلى سكرتارية مبادرة الشفافية EITI Secretariat. وسوف يتم إرسالها بالبريد على موقع الإنترنت لمبادرة EITI .

إتخاذ القرار عن يجب أن يقوم بعملية المصادقة

٢٠-١ تتحمل جهة المصادقة المسئولية عن إعداد التقرير عن مدى تقدم البلد وعمّا إذا كانت الشركات الموجودة في البلد تلعب دورها في العملية:

٢١-١ ناقشت المجموعة الإستشارية الدولية IAG موضوع من الذي يجب أن يتولى عملية المصادقة وإتفقت على أن جهة المصادقة يجب أن تأتي من خارج البلد المطلوب المصادقة عليه ويجب أن تتمتع بالمهارات والخبرات الرئيسية التالية:

- المهارات الفنية والمالية
- الخبرة في مبادرات التنمية الدولية
- الخبرة والمعرفة والتجربة في مبادرة الشفافية EITI
- الطاقة السعوية الكافية

٢٢-١ مع العلم بدورها الخاص في عملية مبادرة الشفافية EITI ، يجب على كل جهة مصادقة أن تتمتع بالمصداقية وأن تبرهن النزاهة والإستقلالية في عملها.

٢٣-١ توجد الإشتراطات التفصيلية في نطاق الصلاحيات لجهة المصادقة واردة في الملحق ب.

تعيين جهة المصادقة

٢٤-١ سوف تعمل سكرتارية مبادرة الشفافية EITI Secretariat مع مجلس مبادرة الشفافية EITI Board لإعداد قائمة بجهات المصادقة المعتمدة. وسوف يتم إختيار هذه المجموعات والأفراد بعد عملية منافسة مفتوحة وتتمتع بالشفافية. وسوف تتمكن البلدان التي تباشر عملية المصادقة بأن تختار من عدد من جهات المصادقة الموجودة على القائمة. وسوف تقوم مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين بعمل الإختيار النهائي وسوف تدفع الحكومة تكلفة ذلك.

تقرير المصادقة

٢٥-١ يجب أن يحتوي تقرير المصادقة على تقييم شامل عما إذا كان البلد مرشحاً أم ممثلاً أو عما إذا كانت هناك مخاوف خطيرة تُثير القلق فيما يتعلق بالتنفيذ.

٢٦-١ يجب أن يحتوي التقرير على الدروس الملقنة بالإضافة إلى أي مخاوف عبّر عنها الناس والتوصيات لتنفيذها في المستقبل.

٢٧-١ بمجرد موافقة مجموعة أصحاب المصلحة والقرار والحكومة ومجلس مبادرة الشفافية EITI Board على التقرير يجب نشره وجعله متاحاً بصورة شائعة باللغة الإنجليزية وكذلك بأي لغات محلية.

حل الخلافات

٢٨-١ يجب أن تقوم حكومة البلد ومجموعة أصحاب المصلحة والقرار وجهة المصادقة أولاً بالتعامل مع أي خلافات. وإذا لم يمكن حل الخلاف بسهولة فيجب على جهة المصادقة أن تقوم بعمل التعديلات الملائمة في التقرير. وإذا لم يكن ممكناً حل الخلاف فيجب تسجيل ذلك في تقرير جهة المصادقة.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

٢٩-١ من المتوقع أن تتمتع جهة المصادقة بالمكانة والمهارة الكافية لمنع الخلافات وحلها عند الضرورة.

٣٠-١ أما الخلافات الخطيرة فيما يتعلق بعملية المصادقة فيجب تقديمها إلى مجلس ورئيس مبادرة الشفافية EITI Board and Chair الذين سوف يحاولوا حلها وقد تحتاج في أكثر الحالات خطورة إلى تكرار عملية المصادقة. ولكن يتمتع المجلس ورئيسه بسلطة رفض الشكاوي التي يرون أنها تافهة أو مقصود بها الإغالة أو التي لا أساس لها. ويوجد في الفقرة ٤-٣ أدناه مزيد من الإرشادات عن التعامل مع الخلافات.

بعد المصادقة

٣١-١ في الأحوال التي تكشف فيها المصادقة عدم إحراز تقدم مجدي وأن هناك إهتمام ضعيف بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI أسوة بمبادئها ومعاييرها، فيجوز للمجلس أن يقرر شطب البلد من قائمة المرشحين. ولكن يجب أن يتم الشطب فقط بعد أن تُتاح الفرصة الكافية للبلد لإحراز التقدم. فعلى سبيل المثال يمكن أن يتم ذلك بعد توصل عمليتي مصادقة متتاليتين لنفس الإستنتاج.

٣٢-١ لم تحسم المجموعة الإستشارية الدولية IAG بصورة نهائية عن تفاصيلها عن كيفية قيام المجلس بشطب بلد. ومع أن القرار يعتمد على إستنتاجات جهة المصادقة، يجب على المجلس أن يحتفظ بالحق بإبطال توصيات جهة المصادقة في الظروف الإستثنائية – فمثلاً إذا وافق المجلس بأنه ليس من مصلحة البلد شطبها. ويجب على المجلس أن يناقش الأمر بصورة أكثر عن طبيعة مثل هذه الظروف الإستثنائية.

٣٣-١ سوف يقوم المجلس إما (أ) بإتخاذ القرار لشطب البلد بنفسه، أو (ب) بإجراء عملية بديلة على وجه التحديد لإتخاذ القرارات بخصوص الشطب.

٣٤-١ إذا كان أعضاء المجلس مشتركون بصورة مباشرة في إتخاذ القرار بشطب بلد، فلقد وافقت المجموعة الإستشارية الدولية بأن الأعضاء الذين يواجهون تعارض المصلحة يجب أن يتنحوا عن الإشتراك في المناقشات. وسوف يكون ذلك ممكناً فقط بإستبدال العضو لأغراض إتخاذ القرار إذا كان لدى العضو آخر بديل له.

القسم الثاني: الحوافز لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI

التوصية رقم ٤: يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تُعد إثباتات أكثر وضوحاً لمزايا تنفيذ مبادرة الشفافية EITI كجزء من الإصلاح الإداري الأوسع والمزايا الأخرى مثل تحسين أمن الطاقة وتوفير مناخ أفضل للعمل التجاري.

٠-٢ تؤكد مبادئ مبادرة الشفافية EITI إعتقاد أصحاب المصلحة والقرار بمبادرة الشفافية EITI بأن الإستعمال الحكيم لثروة الموارد الطبيعية يجب أن يكون محركاً هاماً للتنمية الاقتصادية المستدامة التي تساهم نحو التنمية المستدامة والحد من الفقر. كما أنها تؤكد أيضاً الإعتقاد بأن الشفافية، بالإضافة إلى الخطوات المتخذة لتعزيز الإدارة والمسائلة المالية العامة، تعد مهمة أيضاً في التأكد من حدوث ذلك.

١-٢ ومع توقيع المزيد من البلدان لمبادرة الشفافية EITI والبدء في تنفيذها، يمكن بناء قاعدة إثباتات واسعة النطاق ويُعتد بها. وإن مبادرة الشفافية مثل EITI حديثة العهد نسبياً وقد تم عمل دراسات أكاديمية قليلة من تحليل مدى الأثر الفعلي للشفافية. ورغم ذلك، فلقد لاحظت الجمعية الإستشارية الدولية IAG عدداً من الحوافز الممكنة لحكومة البلدان الغنية بالموارد ولأصحاب المصلحة الآخرين في مساندة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI. وهي موضحة فيما يلي. وللتأكد من إستمرار نجاح المبادرة، سوف تحتاج مبادرة الشفافية EITI إلى التواصل مع أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة والقرار – بطريقة واضحة ذات مصداقية – عن قاعدة الإثباتات التي تؤكد هذه الحوافز الممكنة. ويجب على مبادرة الشفافية EITI أن تعمل بصورة أكثر نحو تنمية قاعدة الإثباتات هذه.

٢-٢ لاحظت مجموعة الإستشارات الدولية IAG بأن أفضل طريقة لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI أن تكون جزءاً رئيسياً من الإصلاح على الصعيد الأوسع. وهي خطوة نحو تحقيق الإدارة الأفضل – غالباً ما تكون الخطوة الأولى – ويمكن أن تساند التحسينات الأوسع في الشفافية والمسائلة داخل البلد الذي يقوم بالتنفيذ. ولذلك يجب مراجعة المزايا التي يمكن جنيها من مبادرة الشفافية EITI داخل هذا السياق.

٣-٢ إذا كانت حوافز التنفيذ أقل لبعض البلدان، فيمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في خلق مزايا أقوى وأكثر وضوحاً لهم. ويجوز للمجلس إذا رغب أن يأخذ هذا الأمر بعين الإعتبار بصورة أكثر.

المزايا التي تعود على حكومات البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

٤-٢ يوضح المربع رقم ٥ بعض الأسباب الرئيسية لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI ومزاياها. والحوافز هي للدلالة فقط ولكنها تزود نقطة بداية لمزيد من العمل من قبل المجلس. وتشمل هذه المزايا المستمدة مباشرة من تنفيذ مبادرة الشفافية EITI والمزايا الغير مباشرة التي تأتي مع زيادة الشفافية وتحسين المسائلة.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI

المربع رقم ٥: المزايا المباشرة مقابل المزايا الغير مباشرة للحكومات المنفذة		
المجال	الحافز المباشر	الحافز غير المباشر
اقتصادية	تحسين جمع الضرائب من شركات إستخراج الموارد الطبيعية	أجواء إستثمار أكثر إستقراراً وجاذبية وزيادة النمو
	تحسين المصدقية لتصنيفات ديون الدولة ذات السيادة	التوصل بصورة أكثر إلى رؤوس الأموال
	مستويات أقل من الفساد – تبيد أقل ونشاط إقتصادي أكثر	التوصل بصورة أكثر لرأس المال الخاص
		زيادة العائدات الضريبية من القطاع الذي لا يعمل بالإستخراج
الإدارة	مسائلة أفضل	إنخفاض إحتمال الصراع
	إدارة أقوى للمالية العامة	فساد أقل إستقرار أكبر
	إحترام لسيادة القانون والمسائلة	تحسن ثقة الجمهور في الحكومة
		تحسن الإستقامة والأمانة العامة
التنمية	زيادة الإستثمارات في التنمية البشرية	الحد من الفقر
	تحسين مستويات فرص العمل وظروف العمل	
إدارة السمعة	يتم إعتبارهم "كرائدين"	مزيد من الثقة والإحترام في المؤسسات العامة
	معرفة أكبر تؤدي إلى مزيد من التوقعات الدقيقة	نزاهة سياسية أكبر

٥-٢ مبادرة الشفافية EITI - كجزء من جهود التنمية الأوسع – يمكن أن تحول المبادرة المجتمعات وتعمل على تحسين حياة الفقراء. فعن طريق تحسين نوعية سياسة الحكومة وتخفيض تكاليف الإستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، تساهم الشفافية نحو الحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة وخاصة لدى تلك الفئات ذات الدخل المحدود.

المربع رقم ٦: صناعات إستخراج الموارد الطبيعية والحد من الفقر
<p>تتمتع الموارد الطبيعية بإحتمالات هائلة للحد من الفقر في البلدان التي يتم إستغلال هذه الموارد فيها. فلقد إنخفض المستوى الوطني للفقر في شيلي بنسبة تزيد عن ٤١% خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ مع وجود أكبر نسبة إنخفاض في الفقر في منطقة التعدين في أنتوفاجستا حيث إنخفض الفقر بنسبة ٦٠%.</p> <p>المصدر: مركز جرونينجن للنمو والتنمية، هولنده Groningen Growth & Development Centre, Netherlands</p>

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

٦-٢ يعتبر وجود مناخ تجاري أفضل حافزاً هاماً للبلدان في تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ، وخاصة أن شفافية الإيرادات التي تشجعها يعتبر رادعاً قوياً لمنع الفساد. ويعتبر القضاء على الفساد عاملاً هاماً في بناء الثقة والمصادقية بالنشاط التجاري.

٧-٢ يمكن للشفافية أن تعمل على تحسين مصداقية البلد بين المستثمرين الأجانب والمجتمع المصرفي الدولي، مما يؤدي إلى تحسين إمكانياتها للتنمية في المستقبل. وهناك شواهد تدل على أن البلدان التي تبنت الشفافية لدرجة كبيرة تتمتع بتكاليف إقراض أقل وأن صناديق الإستثمار تقوم بعمل إستثمارات أكبر في تلك البلدان. ولقد قررت أسواق الأسهم في تحويل إنتباهها بسرعة نحو الأسواق الجديدة نتيجة لفرص النمو الهائلة التي تمثلها. ولكن يمكن لسوء الإدارة أن تعمل كعائق هام للإستثمار. وتستطيع مبادرة الشفافية EITI ، والشفافية بصفة عامة أن تساعد بخلاف ذلك في جعل أسواق الإستثمار الغير جذابة تبدو أكثر حيوية وجاذبية للمستثمرين المرتقبين.

أرى الآثار المدمرة وراء عدم إدارة أموال النفط والتعدين بطريقة سليمة حولي في كل مكان في أفريقيا. وأمل بل دعائي أم تقبل البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا التي لم تفعل ذلك حتى الآن وكذلك تلك البلدان العاملة في مجال التعدين أن تنضم إلى هذه المبادرة. وتعرض مبادرة الشفافية EITI لنا فرصة للعمل معاً لمستقبل أفضل: ما أتمنى أن تعمل حكومتي والآخرين في أفريقيا والمجتمع الدولي الآن معنا وأن يعطونا الموارد الملائمة لتحويل ذلك إلى واقع عملي.
الأب باتريك لافون، مؤتمر الساقفة في وسط افريقيا
Father Patrick Lafon, Central African Bishops Conference

المزايا التي تعود على المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني

٨-٢ أن المناخ العام للشفافية يُكسب مجموعات المجتمع المدني قوة. فعلى سبيل المثال يُسهل تنفيذ مبادرة الشفافية EITI في مشاركة الجمهور الأكبر في إدارة البلاد وتحسين حصول منظمات المجتمع المدني على المعلومات. ويمكن للمجتمعات المحلية أن تستفيد إقتصادياً من تدفق الإيرادات المتزايد بينما يتم تدعيم وترويج العدالة الإجتماعية والمسائلة ومكافحة الفساد والإدارة الجيدة.

٩-٢ يمكن أيضاً لمنظمات المجتمع المدني أن تستفيد من تحسن العلاقات والنفوذ الأكبر مع الشركات والحكومات وزيادة الفرص لبناء وتدعيم الشبكات مع المستثمرين والمنظمات الدولية وتحسين الإدارة والتوجيه وتقوية المؤسسات العامة والمواطنين الذين يصبحون أكثر دراية وعلماً وهم متسلحين بالسلطة.

المزايا التي تعود على الشركات والمستثمرين

الفساد والإدارة السيئة تجعل ممارسة الأنشطة التجارية في البلدان الجديدة الغنية بالموارد الطبيعية في العالم أمراً محفوفاً بالمخاطر ومُكلفاً. فعن طريق إعتناق مبادرة الشفافية EITI ، سوف ترسل هذه الحكومات إشارة واضحة إلى أسواق رؤوس الأموال بأنهم جادون بخصوص بناء مجتمع مستقر مزدهر مبني على المسائلة وسيادة القانون. وإن مبادرة الشفافية EITI تعني مخاطرة أقل للمستثمرين ورؤوس أموال أرخص للبلدان النامية وقواعد ممارسة أكثر شفافية للشركات وحياء أفضل للمواطنين.

ألن جريسي، الرئيس التنفيذي الأول، إف آند سي أست مانجمنت بي إل سي
Alain Grisay, Chief Executive, F&C Asset Management plc

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

١٠-٢ الشركات مطالبة بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI في البلدان التي التزمت نحو هذه المبادرة. ورغم ذلك فهناك أيضاً عدد من الحوافز التي تعني ضرورة مساندة الشركات للمبادرة على أكمل وجه. وإن التنفيذ يمكن أن يعني تكاليف أقل لرؤوس الأموال وسمعة أفضل للشركة وتحسن رضاء وقناعة الموظفين. كما أن الشفافية الأكبر تؤدي إلى تحسن العلاقات بالمساهمين وتحسن ثقة السوق بالإضافة إلى إدارة أفضل للمخاطر وعلاقات أفضل مع المجتمع. وإن أسلوب مبادرة الشفافية EITI في المطالبة بتطبيق الشفافية على كل الشركات العاملة في البلد الذي يقوم بتنفيذها يمكن أن يساعد في التأكد من توفير ميدان ممهّد لممارسة العمل وحماية الشركات المسؤولة من تصرفات الآخرين الطائشة والمستهترّة.

١١-٢ وبالإضافة إلى ذلك، فإن مساندة أهداف التنمية الأوسع نطاقاً مثل مبادرة الشفافية EITI يمكن أن تساعد الشركة في تحقيق أهداف مسؤولياتها الإجتماعية كشركة فيما يتعلق بالتنمية البشرية والمسؤولية عن البيئة والالتزام نحو إستثمار الأرباح في المجالات ذات الأهمية المحلية. ويمكن للشركات أن تستفيد من إبراز وإثبات فهمهم لأثر صناعتهم على الموارد الطبيعية بالمنطقة.

المزايا التي تعود على أمن الطاقة العالمي

١٢-٢ أمن الطاقة أصبح أمن يُثير إهتمام العالم بصورة متزايدة وخاصة مع زيادة الطلب على مصادر الطاقة الطبيعية من الأنظمة الإقتصادية الجديدة. والمعضلة التي تواجه أسواق الطاقة اليوم ليست تعني لحد كبير بالسؤال عما إذا كانت هناك كميات كافية من النفط والغاز وأنواع الوقود الأخرى لتلبية الطلب المتزايد بسرعة في العالم الصناعي ولكن من ناحية أي مصادر أقل خطورة نسبياً وكيف يمكن إستغلال هذه الإحتياجات بكفاءة وتكلفة إقتصادية بقدر المستطاع.

١٣-٢ وعن طريق تدعيم سمعتها كمتعهد مكفول للطاقة، فإن البلد الممثل لمبادرة الشفافية EITI يستطيع أن يُثني زبائنه عن البحث عن مصادر الإمداد البديلة، الأمر الذي يجعل تدفق إيراداته أكثر أمناً. وفي نفس الوقت يمكنهم أيضاً تشجيع البلدان المستهلكة على الإستثمار في المشاريع المكلفة مثل بناء خطوط أنابيب التوزيع مما يعمل على تحسين روابطهم بالأسواق العالمية.

١٤-٢ وهناك عدة عوامل توجّه أمن الطاقة العالمي وإن مبادرة الشفافية EITI ليست الدواء الناجع وحده لإدارة أمن الطاقة العالمي. ولكن يمكن لمبادرة الشفافية EITI أن تساعد في معالجة جزء من السبب الأساسي لعدم الإستقرار السياسي في العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية عن طريق التأكد من توفر الشفافية الأكبر للإيرادات وتمكين المسائلة بصورة أفضل. وفي حالة عدم ترسيخ مناخ الشفافية فإن أي جهود أخرى لمعالجة قضايا أمن الطاقة العالمية من المرجح أن تكون عقيمة وغير مثمرة.

القسم الثالث: حديات المستقبل لمبادرة الشفافية EITI

- التوصية رقم ٥:** يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تُولي إهتماماً أكثر بسياق معين لقطاع التعدين.
- التوصية رقم ٦:** يجب على مبادرة الشفافية EITI والبلدان المنفذة لمبادرة الشفافية EITI أن تكتشف الفرص الملائمة للعمل مع البرامج الأخرى للشفافية ومكافحة الفساد والتنمية وأمن الطاقة.
- التوصية رقم ٧:** يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تتولى المزيد من الأعمال بشأن احتمال التنفيذ على المستوى الشبه وطني.
- التوصية رقم ٨:** يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تعمل مع الحكومات ذات النظام الإقتصادي الجديد لتشجيع مشاركتهم بصورة أكبر في مبادرة الشفافية EITI.

مبادرة الشفافية EITI وقطاع التعدين

٣-٠ لقد كانت التجارب الأصلية الرائدة لمبادرة الشفافية EITI تضم بلدان ذات صناعات تعدين قوية وجاري تنفيذ مبادرة الشفافية EITI في بلدان التعدين الأخرى الهامة. ونجد أن ما يقرب من نصف البلدان التي أقرت مبادرة الشفافية EITI هي الآن أساساً بلدان تعدين ويوجد القدر الكبير من النشاط المتعلق بالشفافية داخلها.

٣-١ ورغم ذلك فهناك إختلافات ملموسة تؤثر على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI في بلدان التعدين إذا قورنت بالبلدان التي ترتبط صناعات الإستخراج بها لحد كبير بالنفط أو الغاز. وتشمل هذه الإختلافات الطرق التي تعمل بها شركات التعدين والنطاق أو الأثار الإقتصادية والسياق الإجتماعي في مناطق التعدين. وحتى الآن فلقد تم إحرار مزيد من التقدم في بلدان النفط والغاز ومن الضروري أن تعمل مبادرة الشفافية EITI الآن على تحسين فهمها وإدراكها بين البلدان الغنية بالثروة المعدنية وشركات التعدين.

٣-٢ سوف يتطلب ذلك أسلوباً منهجياً مُعد خصيصاً يُعالج بطريقة سليمة الظروف الخاصة لقطاع التعدين. ويجب أن يشتمل هذا الأسلوب على تكوين مجموعة فرعية مستقلة للتعدين تحت مجلس مبادرة الشفافية EITI للبلدان المعتمدة على الثروة المعدنية وشركات التعدين (ورابطات الشركات) ومنظمات المجتمع المدني التي لديها إهتمام خاص بهذا القطاع. وسوف يتم أيضاً تأسيس مجموعات فرعية أخرى أينما وطالما كانت مطلوبة.

٣-٣ إن المجموعة الفرعية سوف تتيح لرابطات الصناعة والمندوبين من البلدان الغنية بالثروة المعدنية (سواء تقوم حالياً بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI أم لا) وللاعبين متعددي الأطراف ومؤسسات المستثمرين والمنظمات الغير حكومية الأكثر تركيزاً على التعدين، الفرصة ليكونوا أكثر مشاركة عن قرب وبطريقة فعالة في عملية مبادرة الشفافية EITI .

٣-٤ يجب أن تشتمل مبادرة الشفافية EITI على اللاعبين الرئيسيين في صناعة التعدين مثل المجلس الدولي للتعدين والمعادن والإتحادات النقابية ذات الصلة داخل هذه المجموعة الفرعية. وسوف يعطي ذلك للمبادرة الشراكات والمساندة وخبرات التعدين التي تحتاج إليها هذه المجموعة الفرعية لتطويع نموذج مبادرة الشفافية EITI لهذا القطاع ومساندة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI في عدد من البلدان الأكثر بكثير.

المربع رقم ٧: المجلس الدولي للتعدين والمعادن
The International Council on Mining and Metals (ICMM)

لقد قام عدد من شركات التعدين العالمية الكبرى بتأسيس المجلس حيث شاركت رؤية مشتركة في تشجيع قطاع التعدين ليكون له أثره الأكثر إستدامة في المناطق التي يعمل فيها.

وبالتالي فإن دور المجلس الدولي للتعدين والمعادن ICMM's مختلف تماماً عن رابطات الصناعة المركزة نحو النشاط التجاري في قطاع النفط والغاز.

وقد أقام المجلس الدولي للتعدين والمعادن مشروع الخاص بالأبحاث المعروف بإسم مشروع رعاية الموارد Resource Endowment Project الذي يتم متابعته في شراكة مع UNCTAD ومجموعة البنك العالمي بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة الآخرين.

مبادرة الشفافية EITI والبرامج الأخرى

٥-٣ مبادرة الشفافية EITI هي المبادرة الوحيدة من عدة برامج دولية ملتزمة نحو التشجيع على الشفافية والمساءلة. وكما لاحظنا من قبل، فإن أفضل طريقة لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI أن تكون جزءاً من عمليات الإصلاح الأوسع نطاقاً وكتكملة لهذه البرامج الأخرى. ولتحقيق أقصى فاعلية لمبادرة الشفافية EITI ولبلوغ أعداد أكبر من الجمهور، ومشاركة المعرفة والمساعدة في تشجيع العمل التعاوني، يجب أن تعمل مبادرة الشفافية EITI عن قرب مع المؤسسات والمبادرات ذات الفكر المماثل.

٦-٣ وقد درست المجموعة الإستشارية الدولية IAG عدة مبادرات وجاري العمل بواسطة المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية التي يمكن أن تُكمل وتساند أعمال مبادرة الشفافية EITI. وقد إشتملت هذه على: مبادرات تساند بصورة مباشرة أو غير مباشرة الإدارة المحسنة لثروة الموارد الطبيعية عن طريق ترويج الإدارة المحسنة والإدارة المالية العامة الأقوى؛ والمبادرات التي تُكمل أعمال الشفافية والمساءلة لمبادرة الشفافية EITI ولكن في قطاع مختلف عن النفط والغاز والثروة المعدنية.

٧-٣ لم تتوصل المجموعة الإستشارية الدولية IAG إلى إستنتاجات مؤكدة بشأن أي منظمات ومبادرات يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تعمل معها على وجه التحديد. ويجب أن يدرس المجلس ذلك كجزء من برنامج العمل للمستقبل. ووجدت المجموعة الإستشارية الدولية IAG أن المجلس يجب أن يدرس كافة تلك الروابط الممكنة من ناحية كيف يمكن أن تساهم نحو تحقيق أهداف مبادرة الشفافية EITI؛ ويجب أن يعترف بالعواقب المتضمنة للموارد والأثر المتغير.

٨-٣ كما لوحظ أيضاً بأنه من المهم بصفة خاصة أن يدرس المجلس (بالتشاور مع المنظمات مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي IMF) الروابط الممكنة من ناحية كيفية نشر مبادرة الشفافية EITI لتصبح الطريقة المعتادة للعمل في كافة صناعات الإستخراج ذات الصلة خلال ثلاث إلى خمس سنوات.

تقديم مبادرة الشفافية EITI على المستوى الوطني الفرعي

٩-٣ لقد تم تصميم مبادرة الشفافية EITI أساساً للعمل على المستوى الوطني. ولكن ناقشت المجموعة الإستشارية الدولية IAG الدرجة التي يمكن بها لمبادرة الشفافية EITI أن تستأسر المدفوعات ذات الصلة التي تتم إلى الحكومات والسلطات الإقليمية والمحلية.

١٠-٣ وفي حالة وجود إشتراطات تشريعية أو دستورية كائنة لمشاركة الإيرادات وفقاً للمعايير المنشورة، فإنها تقوض الثقة في حالة عدم توزيع الأموال وفقاً لها. وفي بعض البلدان سوف تكون تدفقات الإيرادات المحلية والإقليمية كافية بالإضافة إلى التدفقات على المستوى الوطني. وفي إجتماعات مجلس المجموعة الإستشارية الدولية IAG وفي الندوات المحددة للقطاعات التي أقيمت لأصحاب المصلحة في ميدان التعدين، تم

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

إبلاغ المجموعة الإستشارية الدولية IAG بأن هناك قضية هامة للعلاقات الإجتماعية وخاصة في قطاع التعدين.

١١-٣ وسوف يحتاج الأمر إلى أداء مزيد من العمل قبل أن يمكن إصدار أي توصيات تفصيلية بشأن تنفيذ مبادرة الشفافية EITI على المستوى الشبه وطني. ومن الملائم أن تقوم بهذا العمل مجموعة فرعية بالمجلس الجديد يرأسها أحد أعضاء المجلس ممن يتمتعوا بخبرات في قطاع التعدين إذا أخذنا في الحسبان مدى الإرتباط الخاص للقضايا الشبه وطنية في إستخلاص المعادن الصلبة ولكن تشمل أيضاً الأعضاء المهتمين الآخرين بالمجلس والخبراء المنتدبين بحسب المطلوب. ومن القضايا المطلوب طرحها لمناقشتها في المستقبل نذكر المعايير النمطية للمدفوعات الضريبية على المستوى الشبه وطني والتعامل مع توزيع الإيرادات إلى مناطق معينة والمشاريع التجريبية.

مبادرة الشفافية EITI والأنظمة الإقتصادية الجديدة

لقد سمعت ما يُفيد بأن المبادئ التطوعية ومبادرة الشفافية EITI هي درب من الإمبريالية الجديدة نظراً لأنها نبعث من الشمال ولكن هل تُروج هذه المبادرة أهداف يجدها أي واحد فينا تدعو إلى اللوم والشجب؟ إذا كانت الإجابة على هذا السؤال ب "لا" فعندئذٍ أحث كافة حكومات G20 أن تتحمل مسؤوليتها الجماعية تجاه هذا الإنتشار.
سير مارك مودي - ستوارت، رئيس الأنجلو أمريكيان
Sir Mark Moody-Stewart, Chairman, Anglo-American

١٢-٣ تدعم معظم حكومات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD وعدد كبير من الشركات التي يقع مقرها في بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD مبادرة الشفافية EITI. ولا بد أن مبادرة الشفافية EITI تُلزم الآن لحد كبير اشتراك الحكومات ذات الأنظمة الإقتصادية الجديدة التي تُعد مسانديتها ومشاركتها في هذه المبادرة أمراً حيوياً لنجاحها على المدى المتوسط إلى الطويل.

١٣-٣ مع ظهور الأنظمة الإقتصادية الجديدة، ومنها البرازيل وروسيا، والهند، والصين وكذلك المكسيك وجنوب أفريقيا - يستمر التوسع وتستمر شهيتهم للموارد الطبيعية في النمو. وفي السنوات الأربعة الأخيرة، كان النمو في الإقتصاد الصيني وحده مسؤولاً عن نسبة تصل إلى ٤٠% كزيادة عالمية في الطلب على النفط.

١٤-٣ ولقد أصبحت الشركات التي مقرها في بلدان هذه الأنظمة الإقتصادية الجديدة ومنها شركات النفط والغاز الوطنية نشطة بصورة متزايدة في التنقيب والإنتاج للموارد الطبيعية بأحاء العالم. وبعض هذه الشركات يعمل بالفعل في مبادرة الشفافية EITI من خلال عملياتهم في البلدان التي تقوم بتنفيذ المبادرة.

١٥-٣ يجب على مبادرة الشفافية EITI أن تُعد إستراتيجية خاصة للعمل مع البلدان الرئيسية الغير مشتركة في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD حيث تتواجد شركات النفط والغاز والتعدين. ويجب أن تشمل على إستراتيجية للعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما أن السعي للحصول على موافقة من الجمعية العمومية للأمم المتحدة، يُضفي شرعية أكبر على مبادرة الشفافية EITI في أعين بعض الحكومات.

القسم الرابع: الترتيبات في المستقبل لمبادرة الشفافية

التوصية رقم ٩: يجب أن تكون مساندة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI موجهة بدافع من البلد ومستدامة بينما تُركز على النتائج والعمل في شراكة.

- يجب أن تعمل السكرتارية مع الشركاء الدوليين للتأكد من حصول أصحاب المصلحة في مبادرة EITI على المساندة السياسية والمالية والفنية.

التوصية رقم ١٠: يجب أن تؤسس مبادرة الشفافية EITI مجلس لأصحاب المصلحة والقرار المتعددين تساندهم سكرتارية لإدارة مبادرة الشفافية EITI على المستوى الدولي.

- يجب في النهاية نشر مبادرة الشفافية EITI بمعاييرها ومبادئها لتصبح الطريقة المعتادة للعمل في كافة صناعات الإستخراج ذات الصلة خلال ثلاث إلى خمس سنوات

- يجب أن يتواجد بالمجلس ١٩ عضواً مما يعكس الجهات التي تدعم مبادرة الشفافية EITI ويترأسها رئيس مستقل.

- سوف يعمل المجلس الذي تأسس في أوسلو حتى وقت إنعقاد المؤتمر التالي لمبادرة الشفافية EITI .

- يجب على المجلس أن يتخذ قراراته بالإجماع بقدر المستطاع.

- في أول إجتماع للمجلس يجب أن يتفق بصورة جماعية على نظام التصويت للمواقف التي تستلزم فيها الضرورة التصويت.

- يجب أن يتمكن رئيس المجلس من التصويت وفي حالة تبني نظام غالبية الأصوات فعندئذ يجب أن يمتلك رئيس المجلس الصوت المرجح في حالة التعادل.

- يجب أن يكون لكل جهة ممثلة ترتيباتها الخاصة لتمثيلها، ولكن من المتوقع أن يُعين عضو و/ أو ترتيبات بديلة.

- تتألف السكرتارية في البداية من ستة موظفين بدوام كامل حيث يجب تعيينهم في أسرع وقت ممكن بعد مؤتمر أوسلو، ليعملوا لفترة تصل إلى ثلاث سنوات.

- يجب على السكرتارية أن تكون خاضعة تحت مجلس مبادرة الشفافية EITI من خلال رئيس المجلس.

- يجب مشاركة تمويل السكرتارية بين كافة مجموعات أصحاب المصلحة.

- يجب إنعقاد مؤتمرات مبادرة الشفافية EITI كل سنتين.

- يجب أن يتفق المجلس على الترتيبات للمؤتمرات في المستقبل.

٤-٠ لقد أكدت المجموعة الإستشارية الدولية IAG أن المسؤولية الرئيسية لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI يجب أن تقع على عاتق حكومة الدولة المنفذة ذاتها. ويعتبر من مكامن القوة في مبادرة الشفافية EITI كيفية قيام البلدان المشاركة بتنفيذها وإمتلاكها وتوجيهها.

مبادرة الشفافية EITI هي تحالف نادر حقق تقدماً هاماً خلال فترة قصيرة نسبياً. وسوف تنجح مبادرة الشفافية EITI عن طريق تشجيع القواعد الواضحة للشفافية: تأسيس إجراءات عملية لمراقبة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI في البلدان المختلفة؛ ومكافئة تلك البلدان التي تُنفذ المبادرة على أكمل وجه.

بيتر أيجن، رئيس المجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية EITI
Peter Eigen, EITI International Advisory Group Chairman

مساعدة التنفيذ داخل البلد

٤-١ بعد إختيار المشاركة في مبادرة الشفافية EITI ، سوف يحتاج كل بلد وقطاع إلى إعداد نموذج الخاص بالتنفيذ. ولكن ظهرت عدة دروس عامة من تجاربنا حتى الآن. ويوجد بعض هذه الدروس وارداً في كتيب الموارد الخاص بمبادرة الشفافية EITI Source Book. ويجب تجديده بصفة منتظمة ليعكس المزيد من الدروس الملقنة.

٤-٢ ومع أن المسؤولية لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI تقع على عاتق البلد نفسه، إلا أن المجتمع الدولي يجب أيضاً أن يلتزم بتزويد المساندة السياسية والفنية والمالية اللازمة. وقد يتضمن ذلك مساندة ثنائية الأطراف من البلدان المساندة أو من برامج المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة.

- ٤-٣ يجب أن تكون مثل هذه المساندة:
- موجهة من البلد - يجب أن تستند ملكية العملية على الحكومة المنفذة والمجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص المحلي.
 - موجهة نحو النتائج - حيث تُركز على النتائج فمثلاً تقرير مبادرة الشفافية EITI وبناء الطاقة السعودية.
 - موجهة نحو الشراكة - وتتضمن مشاركة منسقة من كافة عناصر المشتركين المتعددين من أصحاب المصلحة والقرار: الحكومة والمجتمع المدني والشركات والمستثمرين.
 - مستدامة - مصممة مع الإعتبار المسبق لكيفية إستدامة العملية بعد جهود المساندة الخارجية في البداية. وبقدر المستطاع سوف تبني على التنظيمات والطاقة السعودية الحالية بدون إنشاء هياكل جديدة.

٤-٤ سوف تكون خطة العمل داخل البلد هي العنصر الرئيسي في توجيه تنفيذ البلد لمبادرة الشفافية EITI. وأسوة بمعايير لمبادرة الشفافية EITI ، سوف تشتمل خطة العمل على أهداف يمكن قياسها وجدول زمني لتنفيذ وتقييم للقيود الممكنة على الطاقة السعودية. ويمكن مناشدة المؤسسات المالية الدولية في إعداد خطة العمل. ويجب أن تقوم حكومة البلد المنفذ بإعداد خطة العمل وذلك بالتشاور مع كافة أصحاب المصلحة من ذوي الصلة. ويجب أن تكون جهود الحكومة الخاصة في مساندة التنفيذ ومساندة المجتمع الدولي مرتبطة بخطة العمل المتفق عليها.

٤-٥ يجب أن تعمل سكرتارية مبادرة الشفافية EITI مع حكومات البلدان المنفذة، ومجموعات العمل من أصحاب المصلحة الخاصة بها (بمجرد تأسيسها) وأعضاء المجتمع الدولي من ذوي الصلة للتأكد من توصل أصحاب المصلحة بمبادرة الشفافية EITI إلى المساندة السياسية والمالية والفنية اللازمة.

٤-٦ يجب إعداد خطة العمل للبلد بقدر المستطاع في سياق البرامج الحكومية الأخرى التي تهدف إلى تحسين الإدارة ونتائج التنمية. وسوف يساعد ذلك في التأكد من مساندة المجتمع الدولي للبرامج ذات الصلة التكميلية لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI (وبتنسيق مع) هذه البرامج.

المساندة في مرحلة التوقيع

٤-٧ خلال التوقيع، يجب أن يدعم المجتمع الدولي مزايا التنفيذ للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن أن تشتمل عملية زيادة الوعي هذه على التواصل مع الحكومات والمجتمع المدني والشركات والمستثمرين وكذلك تزويد بناء الطاقة السعودية والمساندة الأخرى للمجموعات التي تفكر في مشاركتها في عملية التنفيذ.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

٤-٨ بالإضافة إلى ذلك، يستطيع المجتمع الدولي أن يساعد في مساندة البلدان وهي فكر ملياً عما إذا كانت ستوقع أم لا وذلك عن طريق التأكد ووصول الرسالة السياسية الصحيحة على المستوى الدولي. ويستطيع المجتمع الدولي أن يُمكن البلدان من الإستفادة من الحوافز الممكنة المتنوعة المتصلة بالتنفيذ.

المساندة في مرحلة "الإعداد"

٤-٩ بمجرد إتخاذ البلد قراره بالمشاركة في مبادرة الشفافية EITI ، ربما يحتاج الأمر إلى مساندة دولية للتأكد من أن المجتمع المدني والشركات تحصل على المساعدة الفنية والتدريب الذي يحتاجون إليه لزيادة طاقتهم السعوية وخبراتهم وأن حكومات البلدان المنفذة تتوفر لديها المهارات والأنظمة وجهاز العاملين المطلوب لتلبية إلتزاماتهم تحت مبادرة الشفافية EITI أو أنهم في سبيلهم لتنميتها.

٤-١٠ يمكن لهذه المساندة أن تشمل على ما يلي:

- تزويد الحكومات بالمساعدة الفنية والتدريب بحسب ما يحتاجون إليه لإدارة إلتزامهم نحو إشراك المجتمع المدني والمحلي والجمهور والشركات في التشاور والإفصاح والنشر والمناظرات بخصوص أرقام الإيرادات.
- مساعدة الحكومات في التغلب على قيود الطاقة السعوية أو نقص في الخبرات.
- تزويد المساندة للشركات الوطنية وشركات الدولة (وفي بعض ظروف المكاتب المحلية للشركات متعددة الجنسيات) لتمكينهم من أن يلعبوا دوراً في تطوير مبادرة الشفافية EITI.
- تزويد مساندة في بناء الطاقة السعوية بصفة خاصة للشركات الحكومية للتأكد من توفر أنظمتها اللازمة للمشاركة في تنفيذ مبادرة الشفافية EITI.
- إعطاء أعضاء المجتمع المدني المهارات الفنية التي يحتاجون إليها لفهم قطاع النفط والغاز والتعدين وحساباته المالية.

٤-١١ يجب على المجتمع الدولي أن يساعد أيضاً في التأكد من أن المنظمات الغير حكومية تُتاح لها الفرصة لإبداء وجهات النظر الصادقة.

الإدارة الدولية لمبادرة الشفافية EITI

إنشاء مجلس مبادرة الشفافية EITI Board

٤-١٢ يجب تأسيس مجلس للإشراف على التشغيل الكامل لمبادرة الشفافية EITI . وسوف يتحمل المجلس المسؤولية تجاه التطوير الشامل والتوجيه الإستراتيجي والمصادقية لمبادرة الشفافية EITI بالإضافة إلى نشر التوعية والتأييد وسوف يُقدم توصيات عن هذه المسائل لينتفق عليها مؤتمر مبادرة الشفافية EITI ، من خلال تقرير كتابي يُقدم إلى المؤتمر. كما سوف يشرف المجلس أيضاً على أعمال سكرتارية مبادرة الشفافية EITI ويوجهها. ومن المتوقع أن يعمل أعضاء المجلس لتحقيق مصالح المبادرة في كافة الأوقات وبأفضل صورة.

عضوية المجلس

٤-١٣ ليعكس طبيعة تعدد أصحاب المصلحة والقرار بمبادرة الشفافية EITI ، يجب أن يتكون المجلس من رئيس مستقل بالإضافة إلى مايلي:

- ٥ مندوبون من البلدان المنفذة (البلدان الممثلة)؛
- ٣ مندوبون من البلدان المساندة؛
- ٥ مندوبون من منظمات المجتمع المدني؛
- ٥ مندوبون من الشركات أو إتحادات الشركات؛
- مندوب واحد من شركة إستثمارية.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

٤-١٤ بالإضافة إلى ذلك، يجب دعوة أعضاء جهاز العاملين من عدة منظمات دولية فمثلاً البنك العالمي وصندوق النقد الدولي IMF وأصحاب المصلحة الآخرين من ذوي الصلة بحضور إجتماعات المجلس كمراقبين. ويجب ألا يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم.

تأسيس وتناوب عضوية مجلس مبادرة الشفافية EITI

٤-١٥ يجب أن يتفق كل من الجهات المشتركة عن كيفية رغبات تمثيلهم في المجلس المقترح. وسوف يحتاج ذلك إلى دراسة مسبقة من كل جهة عن كيفية تعريفهم لمن هم مؤهلون (١) لإختيارهم كمندوبين، و (٢) لإشراكهم في عملية الإختيار. وهناك إقتراح بأن الجهة ربما تود دراسة تطبيق نظام عضوية على مستويين، للتمييز بين المشتركين الحاليين والمرتبقيين بهدف تشجيع المشتركين المرتقبين ليصبحوا مشتركين دائمين على أكمل وجه.

٤-١٦ لتكوين المجلس الأول في أوسلو سوف تقدم الجهات المعنية مندوبها أو مندوبيها المقترحين. ويجب أن يُقدم إلى المؤتمر المندوبين المقترحين البالغ عددهم تسعة عشر بالإضافة إلى إقتراح بخصوص رئيس المجلس. وعندئذ يجب أن يشتمل بيان نتائج المؤتمر أو على أسماء أولئك الأعضاء المقترحين لعضوية المجلس. وعن طريق إرتباطهم ببيان النتائج، وسوف يشترك المشتركون بأنفسهم في تأسيس المجلس.

٤-١٧ يجب أن يعمل المجلس من أوسلو لحين إنعقاد المؤتمر التالي. ولتشجيع تمثيل أوسع وللتأكد من الإستمرارية عندما تتغير عضوية المجلس، هناك إقتراح بأن يكون هناك لأعضاء المجلس بدائل من العضو الآخر بالجهة المشتركة. وبعد فترة يُتفق عليها، سوف يترك عضو المجلس مقعده وسوف يدخل العضو البديل ليصبح عضواً بالمجلس على أكمل وجه. وعند هذه النقطة يجب إختيار عضو آخر من الجهة ليكون بديلاً لذلك العضو الجديد بالمجلس.

٤-١٨ عندما يكون هناك بدائل لأعضاء المجلس، سوف يعمل البديل كمنواب عن أعضاء المجلس. وسوف يحضر إجتماع المجلس كمراقبين ولكن لا يشتركوا في المناقشات (أو يكون لهم صوت) ما لم يرغب عضو المجلس وفي تلك الحالة سوف يشغلوا مقعده على المائدة وسوف يشتركوا في المناقشة ويحق لهم التصويت. وفي أي مواقف يرغب فيها عضو المجلس المعين أن يرفض إشتراكه في الإدلاء في التصويت (فمثلاً إذا شعر أن هناك تعارض في المصلحة) فيمكن للعضو البديل أن يشترك بدلاً منه كعضو مجلس.

٤-١٩ كما كان هناك أيضاً إقتراح بهدف الحد من التعطيل، بضرورة الإتفاق مع رئيس المجلس على نقطة التحويل الفعلية للأعضاء والبديل. فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون التغييرات متخالفة خلال إجتماعين أو ثلاثة من إجتماعات المجلس حفاظاً على الإستمرارية.

وظائف المجلس الرئيسية

٤-٢٠ يجب أن يدرس المجلس مسائل السياسة التي تؤثر على مبادرة الشفافية EITI. وسوف يحتاج المجلس إلى دراسة الموضوعين اللذين يثيرهما مؤتمر مبادرة الشفافية EITI والمسائل الأخرى التي تنشأ أيضاً عن التنفيذ. فعلى سبيل المثال، بعد مؤتمر مبادرة الشفافية EITI لعام ٢٠٠٦، يمكن توقيع إحتياج المجلس إلى إبرام مناقشات في المواضيع المتروكة من المجموعة الإستشارية الدولية IAG في القسم الثالث من التقرير وعن أي مسائل يتم إثارتها في بيان النتائج لمؤتمر أوسلو.

٤-٢١ يجب على المجلس أن يوجه أعمال السكرتارية (أنظر أدناه). ويجوز لأعضاء المجلس، في حدود المعقول، أن يطلب مشورة السكرتارية في مسائل معينة بالسياسة وتشمل تكليف الأبحاث بحسب الملائمة.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

٢٢-٤ يجب على المجلس أن يُقيم وضع البلدان والشركات التي تقوم بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI . وسوف يشمل دورهم الموافقة على قائمة من جهات المصادقة (التي تُعدها السكرتارية) والإتفاق على تقارير المصادقة. كما يجب أن يلقي المجلس نظرة شاملة وأن يتولى دور المُحكم النهائي في تقييم البلدان الغير منفذة لمبادرة الشفافية EITI.

٢٣-٤ يجب أن يهدف المجلس إلى العمل بأسلوب الموافقة بالإجماع. ولكن قد تكون هناك مناسبات يحتاج فيها الأمر إلى التصويت. ولم تتوصل المجموعة الإستشارية الدولية IAG إلى توصية مؤكدة بشأن كيفية إدارة التصويت ولكن يجب على المجلس الجديد أن يقوم بتسوية هذه النقطة.

٢٤-٤ سوف يحتاج المجلس المؤسس في أوصلو أن يعالج عدداً من القضايا الرئيسية المتعلقة فيما يتعلق بترتيبات الإدارة الدولية. وتشمل هذه النقاط:

- عملية تعيين رئيس للمجلس في المستقبل؛
- مدة تولي منصب الرئيس وأعضاء المجلس؛
- نظام التصويت (والمناسبات التي تستلزم الضرورة فيها التصويت)؛
- دور المجلس في تحديد أولويات المساندة إلى بلدان معينة؛
- مكافئة رئيس المجلس؛
- ترتيبات مؤتمر مبادرة الشفافية EITI.

٢٥-٤ يجب على المجلس بمساندة السكرتارية أن يزود تقرير أو تقارير ليوافق عليها مؤتمر مبادرة الشفافية EITI. وسوف يشمل ذلك الدراسة والتوصيات لقضايا السياسة الرئيسية التي تؤثر على نمو مبادرة الشفافية EITI وكذلك تقرير عن مدى التقدم الذي أحرزته البلدان المرشحة والبلدان الممتثلة بمبادرة الشفافية EITI.

دور رئيس المجلس

٢٦-٤ يجب أن يقود رئيس المجلس مداولات ومناقشات المجلس سعياً للمحافظة على علاقات تعاونية بين الأعضاء والمشاركين الرئيسيين ومنهم الحكومات والشركات والمجتمع المدني والمستثمرين والمؤسسات الدولية. ويجب أن يكون الرئيس عضواً بالمجلس له صوت وفي حالة الإتفاق على نظام التصويت بالأغلبية فعندئذ يجب أن يكون للرئيس الصوت المرجح في حالة تساوي الأصوات.

٢٧-٤ يجب على الرئيس:

- أن يقدم تقرير للمجلس إلى مؤتمر مبادرة الشفافية EITI ؛
- أن يتأكد من أن طبيعة تعدد أصحاب المصلحة في المبادرة مصادرة ومتجسدة تماماً في مبادرة الشفافية EITI على كافة المستويات؛
- أن يُمثل مبادرة الشفافية EITI أمام العالم السياسي والتجاري على أعلى المستويات بهدف بناء إلتزام عالمي أكبر لشفافية الإيرادات ولجذب التمويل اللازم من الحكومات والشركات والمؤسسات الأخرى؛
- تزويد التوجيه إلى السكرتارية بهدف تنفيذ الإستراتيجيات التي يحددها المجلس.

٢٨-٤ يجب على الرئيس بمساندة أعضاء المجلس الملائمين والأطراف الأخرى ذات الصلة، أن يتولى المسؤولية عن تعيين رئيس السكرتارية والإشراف عليه بما في ذلك التوجيه التشغيلي ومراجعة الأداء.

٢٩-٤ يجب على الرئيس أن يعمل مع أعضاء المجلس بين إجتماعات المجلس في الموضوعات التي تحتاج إلى موافقة / دراسة المجلس. ويجب على المجلس أن يوافق على الإجراءات حيث يمكن للرئيس أن يتشاور بخصوص موضوعات معينة بأسلوب إنسيابي سلس للتأكد من إمكانية إتخاذ الإجراء بسرعة عندما يتطلب الأمر ذلك.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

إستعمال المجموعات الفرعية

٣٠-٤ يجب على المجلس أن يُشكل مجموعات فرعية تبحث في مجالات إهتمام معينة لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI . ويمكن لهذه المجموعات الفرعية أن تلعب دوراً هاماً في تقدم القضايا الإستراتيجية الهامة التي تواجه المجلس. ويجب على عضويتهم أن تعكس طبيعة تعدد أصحاب المصلحة بمبادرة الشفافية EITI ويمكن أن تشمل عضوين من المجلس وخبراء منتدبين.

٣١-٤ يمكن للمجموعات الفرعية أن تشمل:

- النفط والغاز (الموضوعات الفنية)؛
- التعدين (الموضوعات الفنية)؛
- التنفيذ على المستوى الوطني الفرعي
- المصادقة
- مساندة التنفيذ

٣٢-٤ سوف يتأسس المجموعات الفرعية أعضاء من المجلس، حيث تقدم تقاريرها إلى المجلس من خلال رئيسها. وسوف يحتفظ المجلس بالسيطرة الكاملة فيما يتعلق بالتوصيات والإجراءات المتخذة.

علاقة مجلس مبادرة الشفافية EITI مع لجنة إدارة صندوق الإنتمان للواهبين المتعددين Multi-Donor Trust Fund

٣٣-٤ تأسس صندوق الإنتمان متعدد الواهبين Multi-Donor Trust Fund (MDTF) لتزويد المساندة المالية التي تسعى إلى تنفيذ مبادرة الشفافية EITI . ويقوم البنك العالمي بإدارته. وتقوم لجنة إدارة تتكون من البنك العالمي والمندوبين من الحكومات التي ساهمت بما يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار في صندوق الإنتمان (حالياً فرنسا والمانيا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة) لإعداد خطة العمل لصندوق الإنتمان.

٣٤-٤ وصندوق الإنتمان ليس لجنة فرعية للمجلس. ولكنه يجب أن يأخذ بعين الحسبان بقدر المستطاع توصيات السياسة التي يصدرها المجلس ومؤتمر مبادرة الشفافية EITI. ويجب أن يعمل المجلس مع لجنة الإدارة للاتفاق على كيفية تنفيذ ذلك. وهناك إقتراح بإعداد مذكرة تفاهم بين مبادرة الشفافية EITI ولجنة إدارة صندوق الإنتمان Trust Fund Management Committee .

الترتيبات لإجتماعات المجلس

٣٥-٤ يجب أن يتوفر لدى المجلس ميزانية سنوية كافية لتسمح له بعقد أربعة إجتماعات للمجلس كل عام على الرغم من أنه يمكن للمجلس أن يقرر أن يعقد إجتماعين أو ثلاثة فقط بصفة شخصية وينعقد من خلال إجتماعات الفيديو أو الهاتف وبين هذه الأوقات.

٣٦-٤ يجب على المجلس أن يقرر مكان إجتماعات المجلس الملائم لغالبية الأعضاء. وعندئذ تعمل السكرتارية مع الحكومات المضيفة والآخرين لتنظيم إجتماعات المجلس بحسب الملائمة.

٣٧-٤ يجب على المجلس أن يمارس كافة أنشطته بطريقة تتسم بالشفافية التامة. ويشمل ذلك توفير جداول أعماله وأوراقه ومحاضره. ويجب أن تكون لغة العمل بالمجلس الإنجليزية على الرغم من أنه يجب توفير ترجمات للغات الإضافية إذا تطلب الأمر وبحسب ما يوافق عليه المجلس.

سكرتارية ومبادرة الشفافية EITI

٣٨-٤ يجب أن تحل سكرتارية مستقلة محل السكرتارية الحالية مقرها وزارة التنمية الدولية في لندن .Department for International Development

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

وسوف تتألف السكرتارية في البداية من ستة موظفين بدوام كامل. ويجب تعيينهم في أسرع وقت ممكن بعد مؤتمر أوسلو ليعملوا لمدة تصل إلى ثلاث سنوات تنتهي في موعد لا يتعدى أكتوبر ٢٠٠٩.

٤-٣٩ يجب أن تخضع السكرتارية للمسألة من المجلس. وسوف تتولى مسئولية الإدارة اليومية لمبادرة الشفافية EITI. وسوف يشمل دورها: الإتصال بأصحاب المصلحة ومشاركة أي دروس ملقنة أو معلومات أخرى ضرورية؛ وإدارة قائمة جهات المصادقة المعتمدة ومساعدة الحكومة المضيفة في تنظيم مؤتمر مبادرة الشفافية EITI.

٤-٤٠ يجب أن تلعب السكرتارية أيضاً دوراً في مساندة التنفيذ. ولن تحتاج إلى توفير المساندة المباشرة حيث أن ذلك سوف يتم عن طريق المنظمات الأخرى لتضم البنك العالمي والبلدان المساندة. ولكن سوف تلعب السكرتارية دوراً هاماً في التنسيق والإتصال مع المجلس والبنك العالمي والبلدان والمنظمات الأخرى المساندة، للتأكد من أن البلدان التي تحتاج إلى المساندة تحصل عليها. وقد يتضمن ذلك قيام السكرتارية بتشجيع البلدان والمؤسسات المساندة للتركيز على مجالات معينة أو للأخذ في الحسبان نتائج تقارير المصادقة.

٤-٤١ سوف تلعب السكرتارية أيضاً دوراً في أنشطة الدعاية والتأييد لمبادرة الشفافية EITI .

مؤتمر مبادرة الشفافية EITI

٤-٤٢ وافقت المجموعة الإستشارية الدولية IAG بأنه لتحقيق نجاح مبادرة الشفافية EITI سوف يستمر مؤتمر EITI أن يُشكل عنصراً هاماً للنجاح. ويجب أن تقام المؤتمرات كل سنتين. وسوف يحتاج المجلس المقام في المستقبل إلى الإتفاق على من يشترك في مؤتمرات EITI في المستقبل وكيف يتم تنظيمها.

حل الخلافات

٤-٤٣ من المحتم عند مراحل معينة في عملية التنفيذ أن تنشأ إختلافات بين المشتركين. وقد وافقت المجموعة الإستشارية الدولية IAG على مبادئ: بضرورة معالجة الخلافات لأول وهلة في بلد التنفيذ ذاتها؛ وأن يتم معالجتها في أسرع وقت ممكن عند حدوثها، وأنه أسوة بالمبدأ ٦ من مبادئ مبادرة الشفافية EITI ، فإن أي طريقة لحل الخلافات تحت لواء EITI يجب أن تُسبب ازدواجية أو تعارض مع آليات حل النزاعات الموجودة في العقود والترتيبات القانونية الأخرى المبرمة بين الأطراف.

٤-٤٤ في حالة عدم إمكانية حل النزاع عن طريق مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين داخل البلد فعلى مجلس أو سكرتارية EITI (بمساعدة الخبرات الخارجية بحسب المطلوب) أن يتدخل. وهناك إقتراح بأن يُناقش رئيس المجلس أولاً الموضوع من مجموعة أصحاب المصلحة في البلد المعني. وعند الضرورة ربما يشكّلوا أيضاً مجموعة فرعية من المجلس مكونة من عدة أطراف أصحاب المصلحة المتنوعين لمناقشة النزاع. وفي حالة إذا لم تتمكن مجموعة أصحاب المصلحة رغم ذلك من حل الموضوع في توقيت معقول فعندئذ على المجلس من خلال رئيسه أن يقترح حلاً.

تمويل مبادرة الشفافية EITI

لقد حان الوقت الملائم الآن لتتخذ مبادرة الشفافية EITI الخطوات اللازمة لتصبح مبادرة أكثر صرامة ومصداقية وأن تساعد المشترين في تنفيذها بصورة أكثر فاعلية. وسوف نحتاج أيضاً إلى الموارد لجعل المبادرة عالمية حقاً ولتحقيق الفرق على أرض الواقع.
سايمون تيلور، المدير، جلوبال ويتنس
Simon Taylor, Director, Global Witness

٤-٤٥ سوف يحتاج تنفيذ مبادرة الشفافية EITI إلى تمويل مستمر على الأقل لمدة الثلاث سنوات المقبلة للتنفيذ وللمصادقة ولترتيبات الإدارة الدولية المقترحة. وهناك عدد من مصادر هذا التمويل. فعلى سبيل المثال من المرجح أن يستمر التنفيذ في تكبد تكاليف لحكومات البلدان المنفذة وللشركات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذه البلدان وللمجتمع الدولي الذي يساند ذلك التنفيذ. ولم تتوصل المجموعة الإستشارية الدولية IAG إلى توصيات مؤكدة بشأن موضوع التمويل وسوف يحتاج هذا الأمر إلى دراسة من المجلس بصورة أكثر. ولكنهم قدموا بعض الملاحظات العامة التي توجه هذه الدراسة.

٤-٤٦ **التنفيذ:** لقد قدر البنك العالمي بأن التكاليف المرجحة لمساندة التنفيذ (مع افتراض نمو مبادرة الشفافية EITI ببطء) بين ١٥ مليون و ٢٠ مليون دولار لفترة ثلاث سنوات. وهذا بالإضافة إلى التكاليف التي تتكبدها حكومات البلدان المنفذة وأصحاب المصلحة الآخرين ولأي مساندة ثنائية الجوانب.

٤-٤٧ **المصادقة:** قَدَّرت المجموعة الإستشارية الدولية IAG تكلفة المصادقة في حدود ٣,٥ مليون دولار لفترة السنوات الثلاثة، ويسمح هذا الرقم بالعمل نحو ٥٠ مصادقة. ويُفترض بأن تكاليف المصادقة يجب أن تتحملها حكومات البلدان الجاري عمل مصادقة لها.

٤-٤٨ **الإدارة:** ناقشت المجموعة الإستشارية الدولية IAG مجموعة من التكاليف المحتملة للإدارة الدولية في المستقبل تتراوح بين ٥ مليون دولار و ١٥ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات. وقد إشمطت المتغيرات التكاليف المختلفة للموقع وتكاليف الرواتب والدرجة التي تعمل بها السكرتارية في مساندة التنفيذ. ولقد كانت الفروق الرئيسية بين الرقم الأقل والرقم الأكبر تتعلق بتكاليف الرواتب للسكرتارية وتمويل أعمال البرنامج.

٤-٤٩ في روح تعدد أصحاب المصلحة بمبادرة الشفافية EITI ، يجب مشاركة تمويل المجلس والسكرتارية في المستقبل بين كافة مجموعات أصحاب المصلحة (أنظر المربع رقم ٨). ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كيف يمكن لذلك أن يعكس القدرات المالية المتنوعة لمختلف أصحاب المصلحة.

المربع رقم ٨:

أفادت مجموعة فرعية منبثقة من المجموعة الإستشارية الدولية IAG ومتخصصة في مواضيع الميزانية بأنه يمكن توزيع التمويل للمجلس والسكرتارية بين أصحاب المصلحة:

البلدان المنفذة	٢٠%
الشركات المساندة	٢٥%
البلدان المساندة	٢٥%
المنظمات الغير حكومية المساعدة	١٥%
المستثمرون	١٥%

٥٠-٤ لتجنب أن يصبح تدبير التمويل أمراً مرهقاً لأزيد من اللازم على مبادرة الشفافية EITI، صرحت المجموعة الإستشارية الدولية IAG بأنه من المفضل إذا إلتزم أصحاب المصلحة مسبقاً بالتمويل للفترة بأكملها أو على الأقل وفقاً لمتطلبات التمويل خلال السنتين الأولتين، مع توقع أنه إذا إستمر مبادرة EITI جيداً فسوف يكون التمويل على مستوى مماثل في العام الثالث. كما ذكرت أيضاً أن بعض أصحاب المصلحة من المرجح أن يفضلوا عمل مساهمات تطوعية على أساس مرة واحدة بدلاً من تحمل الإلتزامات المستمرة.

٥١-٤ في مناقشات في متطلبات التمويل المحتملة لترتيبات الإدارة الدولية، قدمت المجموعة الإستشارية الدولية IAG الملاحظات التالية أيضاً:

- من المهم تأسيس جهة واحدة فمثلاً حكومة بلد بتوقيع عقود السكرتارية لتجنب تحمل المساهمين في التمويل المسؤولية؛
- المساهمة في هذه التكاليف الأساسية سوف تكون مباشراً للإلتزام المستمر لنجاح مبادرة الشفافية EITI. ويجب إعتبار هذه المساهمة كرسوم عضوية للبلدان المنفذة.

**دليل المصادقة لمبادرة
الشفافية EITI**

المحتويات

٣٩	١ - مقدمة
٣٩	أ- الغرض من المصادقة
٣٩	ب- نبذة عامة عن المصادقة
٣٩	٢ - المستندات الرئيسية في عملية المصادقة
٤٠	أ- خطة العمل الخاصة بالبلد
	ب- مصفوفة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI وأدوات تقييم
٤١	المؤشرات لها
٤٢	ج- إستثمارات الشركات
٤٢	٣ - تقرير المصادقة
٤٣	٤ - بعد المصادقة
٤٤	٥ - مصفوفة المصادقة
٤٥	٦ - أدوات تقييم المؤشرات
٥٣	٧ - إستثمارات الشركات
٥٦	٨ - مؤشر المراجعة

١ - مقدمة

أ- الغرض من المصادقة

هناك هدفان للمصادقة:

- للبلدان التي ظلت تُنفذ مبادرة الشفافية EITI ولكنها لن تنفذ المبادرة EITI على أكمل وجه (البلدان المرشحة - أنظر أدناه) فسوف تقيس المصادقة مدى التقدم في التنفيذ.
- بالنسبة للبلدان التي قامت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI على أكمل وجه (البلدان الممتثلة - أنظر أدناه)، فسوف تزود عملية المصادقة تقيماً مطلقاً عما إذا كان البلد ممتثلاً أم غير ممتثل لمبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI.

كما هو مذكور أعلاه، تم الإتفاق على فئتين من البلدان:

البلدان المرشحة وهي تلك البلدان التي وقعت على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI وقد إستوفت كافة المؤشرات الأربعة في مرحلة التوقيع لمصفوفة المصادقة (أنظر أدناه) وتشمل هذه: التزام البلد نحو تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؛ وأنها قد إتلتزم بالعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وقد عينت شخصاً ليقود عملية التنفيذ؛ و قد أنتجت خطة عمل للبلد تم الإتفاق عليها مع أصحاب المصلحة والقرار.

البلدان الممتثلة قامت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI على أكمل وجه. ولقد إستوفت كافة المؤشرات في مصفوفة المصادقة ويشمل ذلك نشر وتوزيع تقرير مبادرة الشفافية EITI.

ب- نبذة موجزة عن المصادقة

يوضح الشكل ١ عملية المصادقة. وتوجد تفاصيل إضافية عن الخطوات المتفق عليها التي تُشكل عملية المصادقة، واردة في هذا الدليل.

الخطوة الأولى هي قيام مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين بتعيين جهة مصادقة. وسوف تقوم جهة المصادقة المختارة بإستعمال المستندات الرئيسية الثلاثة التي تُدعم أعمال جهة المصادقة. وهي:

- خطة العمل للبلد
- مصفوفة المصادقة (وأدوات تقييم المؤشرات المرتبطة بها)، و
- إستثمارات الشركة

باستعمال هذه المستندات، تلتقي جهة المصادقة مع مجموعة أصحاب المصلحة والقرار، وهي المنظمة التي تقاعدت معه لتوفيق وتسوية الأرقام التي أفصحت عنها الشركات والحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين (منهم الشركات والمجتمع المدني الغير متواجدين في مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين).

باستعمال هذه المعلومات، تقوم جهة المصادقة بإستكمال تقرير يتكون من:

- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء خطة العمل للبلد.
- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء المؤشرات في مصفوفة المصادقة
- مصفوفة المصادقة بعد إستكمال بياناتها
- تقرير وصفي عن تنفيذ الشركة للمبادرة
- إستثمارات الشركة المُعدة

تقييم شامل عن تنفيذ مبادرة الشفافية EITI : هذا البلد مرشح أو ممتثل أو لا يوجد تقدم ملموس؟

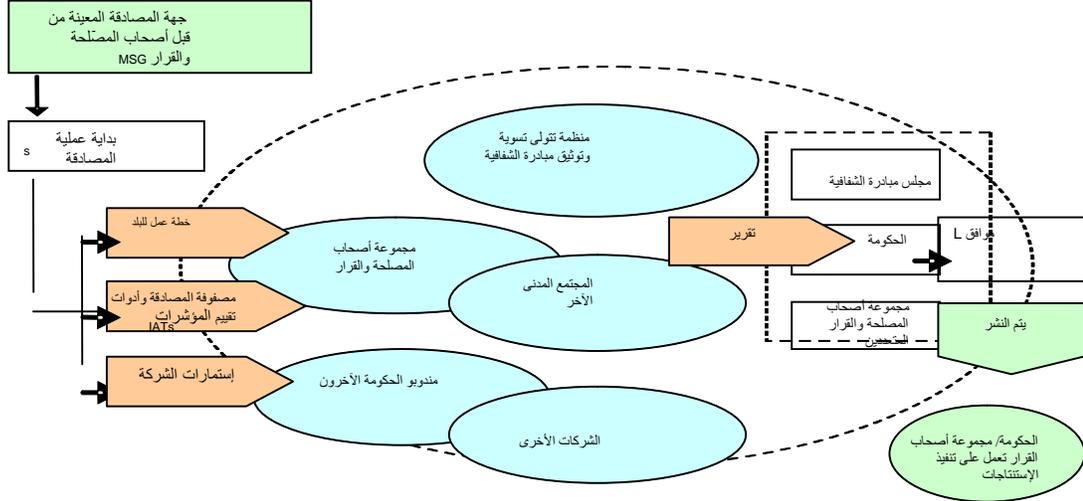
يوجّه التقرير في البداية إلى مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين، والحكومة ومجلس مبادرة الشفافية EITI Board . وإذا كانت هذه المجموعات راضية عن تقرير المصادقة، فيتم نشره والعمل على تنفيذ الإستنتاجات والإقتراحات.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

في حالة جود خلاف فيما يتعلق بعملية المصادقة فعندئذ يجب التعامل معه لأول وهلة محلياً، مع إستدعاء مجلس المبادرة EITI Board فقط لتقديم المساعدة في حالات النزاع الخطير.

والمصادقة ليست عملية مراجعة مالية. فإن وظيفة جهة المصادقة هو التأكد من أن البلدان والشركات تفعل ما تقول أنها تفعله. وأنه ليس القيام بمراجعات مالية.

شكل ١: رسم بياني لمراحل عملية المصادقة



٢- المستندات الرئيسية في عملية المصادقة

أ- خطة العمل داخل البلد

خطة العمل للبلد المضيف هي عنصر حيوي في عملية المصادقة. ويجب إستكمال خطة العمل ونشرها قبل أن تنتقل البلدان من مرحلة التوقيع إلى "الإعداد". وتتطلب معايير مبادرة الشفافية EITI بأن تكون خطة العمل مستدامة مالياً وأن تشمل:

- أهداف يمكن قياسها
- جدول زمني للتنفيذ
- وتقييم لقيود الطاقة السعوية الممكنة.

يجب أن توضح خطة العمل للبلد أيضاً على كيف ستضمن الحكومة طبيعة أصحاب المصلحة المتعددين لمبادرة الشفافية EITI وخاصة من ناحية إشترك المجتمع المدني.

يجب أن تُحدد خطة العمل للبلد جدول زمني للمصادقة خلال المرحلة التي يكون فيها البلد "مرشحاً". ويجب أن يعكس إحتياجات البلد ولكن يجب أن يتم مرة كل سنتين على الأقل. وقد يرغب المجلس دراسة عما إذا كان عملية المصادقة بمعدل أكثر تكراراً سوف تساعد على تنفيذ البلد المرشح بالمبادرة دون أن يكون ذلك مرهقاً بصورة غير مستوجبة. ويجب أيضاً أن تسهّب خطة العمل في وصف كيفية قيام الحكومة بدفع التكاليف نظير المصادقة.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

وسوف تحتاج جهة المصادقة إلى تقييم مدى تقدم سير العمل في تنفيذ مبادرة الشفافية EITI إزاء هذه الأهداف والجدول الزمنية والتقييم عما إذا كان البلد قد اتخذ إجراءاته بشأن القيود المكتشفة على الطاقة السعوية.

ومن العناصر الرئيسية في عملية المصادقة للبلد التأكد من إتباع الجدول الزمني للتنفيذ. ففي حالة عدم إتباع الجدول الزمني، فسوف تحتاج جهة المصادقة بناءً على البراهين والإثباتات من أصحاب المصلحة الرئيسيين والآخرين، إلى التشاور مع كبار أصحاب المصلحة وتحديد عما إذا كانت التأخيرات في تنمية الجدول الزمني معقولة.

ويجب أن يشتمل التقرير الوصفي على وجهة نظر جهة المصادقة بشأن مدى تقدم سير العمل.

ب- مصفوفة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI وأدوات تقييم المؤشرات الخاصة بها

يوجد في قلب عملية المصادقة مصفوفة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI Validation Grid. وتتكون من ٢٠ مؤشر يجب أن تستخدمها جهة المصادقة لتقييم مدى التقدم. وفي ١٨ من هذه المؤشرات يجب تقييم مدى إستيفائه أم لا خلال مربع توضع داخله علامة. وهناك مؤشران (مصادقة ومراجعة الشركة) فيجب تقييمهما في التقرير الوصفي لجهة المصادقة. ويجب أن يشتمل تقرير جهة المصادقة على المصفوفة وأدوات تقييم المؤشرات (أدناه) بالإضافة إلى تقرير وصفي عن مدى التقدم إزاء مؤشرات المصفوفة.

وإن ما يقرب من نصف المؤشرات الموجودة في مصفوفة المصادقة موضوعية وتحتاج من جهة المصادقة إلى التقرير عما إذا كان قد تم إستيفائها أم لا.

أما النصف الآخر فهو أقل موضوعية ويتعلق بما يلي:

- أ- **المؤشر رقم ٤ - خطة العمل في البلد.** كما هو مذكور أعلاه، فإن خطة العمل في البلد هو العنصر الجوهري في عملية المصادقة. ولذلك يوجد للمؤشر رقم ٤ في المصفوفة أداة لتقييم المؤشر ذات صلة به لبيان المكونات المتوقعة في خطة العمل بالبلد.
- ب- **مرحلة الإعداد.** يتضمن تقييم جهة المصادقة لمدى تقدم العمل في مرحلة الإعداد دراسة للأساليب المنهجية للتنفيذ في البلدان المختلفة. ولهذا الغرض يوجد لكل مؤشر أداة لتقييم هذا المؤشر حيث تزود الإرشادات لجهة المصادقة عن كيفية تقييم المؤشر.
- ج- **المصادقة للشركات.** وهي جزء من عملية المصادقة للبلد ولكن سوف تتطلب إجابات على الأسئلة المختصة بأنشطة الشركة. وتزود أداة تقييم المؤشر للشركات إستمارة تقييم ذاتي يجب على كل شركة أن تقوم بتعبئتها. ولا يوجد مربع لوضع علامة فيه داخل المصفوفة لمصادقة الشركة حيث أنه من الصعب تلخيص تقارير الشركة العديدة بإجابة واحدة "مستوفاة" أو "غير مستوفاة". وبدلاً من ذلك يجب أن تضمن جهة المصادقة مراجعة لإجابات الشركة في التقرير الوصفي بالإضافة إلى إعداد جدول لردود الشركة لإشماله في تقرير المصادقة.
- د- **النشر.** تقييم الإجراءات المعينة لجعل تقرير المصادقة متاح للجمهور.
- هـ- **المراجعة.** لتحديد الأهداف الكيفية للمراجعة.

وكما ذكرنا من قبل، تم إعداد أدوات تقييم المؤشرات لمؤشرات معينة. والغرض من أدوات تقييم المؤشرات هو تزويد إرشادات إضافية لجهة المصادقة في المواقف التي يكون فيها المؤشر أكثر مشاركة أو موضوعية. وفي بعض أدوات تقييم المؤشرات يجب على جهة المصادقة أن تتأكد من النظر في كل دليل إثبات مدون. وبالنسبة لأدوات تقييم المؤشرات الأخرى، تُبين الأداة بأن هناك إتجاهات مختلفة تنهجها البلدان وأن الإثباتات المدونة للإيضاح فقط. وبالنسبة لتلك الأدوات لا تستلزم الإطلاع على كل دليل إثبات مدون لتقييم المؤشر بطريقة إيجابية.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

ج- إستثمارات الشركات

يجب أيضاً المصادقة على تنفيذ الشركات لمبادرة الشفافية . ويجب أن يحدث ذلك أساساً كجزء من عملية المصادقة للبلد. ولذلك تحتوي عملية المصادقة على البلد على إستمارة تقييم ذاتي للشركات لتعبئتها وإرجاعها إلى جهة المصادقة. وسوف تتمتع جهة المصادقة بالسلطة في أن تطلب من الشركات مزيداً من المعلومات المؤيدة عند الضرورة.

ويجب إرسال الإستثمارات بعد تعبئتها بالبريد على موقع الإنترنت بالشركة وسوف يحتوي تقرير المصادقة للبلد على جدول مُعد لإستثمارات التقييم الذاتي الخاصة بالشركات.

إذا قصرت شركة في إستكمال إستمارة التقييم الذاتي، فسوف توضح جهة المصادقة ذلك في تقرير المصادقة على البلد وسوف يشتمل التقرير على أي معلومات ذات صلة عن الشركة حيث تصبح هذه المعلومات معروفة يمكن للجمهور التحصل عليها. وسوف يتم إتاحة الفرصة للشركة لمراجعة هذه المعلومات.

أما بالنسبة للشركات المشتركة في مبادرة الشفافية EITI يجب أن تُرسل تصديقاً على المبادرة على موقعهم بالإنترنت.

ويجب على الشركات التي قامت بعمل إلتزامات دولية لمساندة مبادرة الشفافية EITI أن تقوم بتعبئة إستمارة تقييم ذاتي على المستوى الدولي والتي يجب إرسالها مباشرة إلى سكرتارية مبادرة الشفافية EITI Secretariat. وسوف يتم إرسالها بالبريد على موقع الإنترنت لمبادرة EITI .

٣- تقرير المصادقة

كما هو مذكور أعلاه يجب أن يحتوي تقرير المصادقة على ما يلي:

- تقرير وصفي قصير عن مدى تقدم خطة العمل للبلد.
- تقرير وصفي قصير عن مدى تقدم إزاء المؤشرات في مصفوفة المصادقات.
- مصفوفة المصادقة بعد إستكمالها
- تقرير وصفي عن تنفيذ الشركة للمبادرة.
- إستثمارات الشركات المجمعة
- تقييم شامل عن تنفيذ مبادرة الشفافية EITI : هل هو بلد مرشح أم بلد ممتثل أو لا يوجد تقدم مجدي.

من المهم أنه عندما يتبين من المصادقة أنه لم يتم إحراز تقدم مُجدي وأن هناك قليل من الإهتمام بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI أسوة بالمبادئ والمعايير، تُرود جهة المصادقة تقييماً واضحاً عما إذا أن يقوم المجلس بشطب إسم البلد من قائمة البلدان المرشحة. وقبل إتخاذ أي توصية من هذا القبيل يجب على جهة المصادقة أن تسعى للتأكد من أن البلد قد أُتيحت له الفرصة للعمل إزاء أي من هذه النتائج – وهذا قد يعني على سبيل المثال بأن مثل هذه التوصية يمكن فقط تبريرها بعد إجراء عمليتي مصادقة توصلت كل منهما إلى إستنتاجات مماثلة. ولكن في الظروف الأخرى ربما يكون من الملائم التوصل إلى مثل هذا الإستنتاج بعد مصادقة واحدة فقط.

يجب أن يحتوي التقرير على الدروس الملقنة بالإضافة إلى أي مخاوف عبر عنها الناس والتوصيات لتنفيذها في المستقبل.

بمجرد موافقة مجموعة أصحاب المصلحة والقرار والحكومة ومجلس مبادرة الشفافية EITI Board على التقرير يجب نشره وجعله متاحاً بصورة شائعة باللغة الإنجليزية وكذلك بأي لغات محلية.

٤- بعد المصادقة

أي خلافات من الحكومة أو مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين أو مجلس EITI بخصوص تقرير جهة المصادقة فيجب أولاً التعامل معه عن طريق جهة المصادقة من خلال تواصلها مع هذه المجموعات. وإذا أمكن حل الخلاف فيجب على جهة المصادقة أن تقوم بعمل التعديلات الملائمة في التقرير. وإذا لم يمكن حل الخلاف فيجب تدوين ذلك في تقرير جهة المصادقة.

أما الخلافات الخطيرة فيما يتعلق بعملية المصادقة فيجب تقديمها إلى مجلس ورئيس EITI الذي سوف يحاول تسويتها. ويتمتع المجلس ورئيسه بسلطة رفض الشكاوي التي يعتبرها تافهة أو مقصود منها الإغاضة. أو لا أساس لها.

تنفيذ مبادرة الشفافية EITI

التوقيع

معايير مبادرة EITI -

يجب أن يتمشى تنفيذ مبادرة الشفافية EITI مع المعايير التالية.

النشر

الإفصاح

الإعداد

١٨- هل تم توفير تقرير EITI للجمهور بطريقة :
- يسهل للعامه الوصول إليها
- شاملة
- مفهومة

أُنظر IAT

١٤- هل تم الإفصاح عن كافة المدفوعات المادية للنفط والزيوت والتعدين من الشركات والتي تسلمتها الحكومة ("المدفوعات") حيث تم الإفصاح عنها إلى المؤسسة المتعاقد معها لتسوية الأرقام وإنتاج تقرير

١٥- هل تم الإفصاح عن كافة الإيرادات المادية للنفط والزيوت والتعدين التي تسلمتها الحكومة (الإيرادات") إلى المنظمة المتعاقد معها لتسوية ومطابقة الأرقام وإنتاج تقرير EITI

١٦- هل مجموعة الأطراف المتعددة لأصحاب المصلحة راضية بأن المنظمة المتعاقد معها لتسوية مطابقة أرقام الشركة والحكومة فعلت ذلك بصورة مرضية؟

١٧- هل يُحدد تقرير EITI التناقضات ويقدم توصيات للإجراءات المطلوب إتخاذها؟

كيف قامت شركات النفط والغاز والتعدين بمساعدة تنفيذ مبادرة EITI؟

أُنظر IAT

ما هي الخطوات التي تم إتخاذها للتصرف بناءً على الدروس الملتقطة ومعالجة التناقضات والتأكد من إستدامة تنفيذ مبادرة EITI؟

أُنظر IAT

٥- هل قامت الحكومة بتكوين لجنة متعددة الأطراف ذوي المصلحة للإشراف على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟

٦- هل يشترك المجتمع المدني في هذه العملية؟
أُنظر IAT

٧- هل تشترك الشركات في هذه العملية؟
أُنظر IAT

٨- هل قامت الحكومة بإزالة أي عوائق تعطل تنفيذ عملية المبادرة EITI؟
أُنظر IAT

٩- هل تم الإتفاق على النماذج النمطية للتقارير؟
أُنظر IAT

١٠- هل لجنة الأطراف المتعددة لأصحاب المصلحة راضية عن التنظيم المعين لتسوية ومطابقة الأرقام؟
أُنظر IAT

١١- هل تأكدت الحكومة من أن كافة الشركات سوف تقدم تقريرها؟
أُنظر IAT

١٢- هل تأكدت الحكومة من أن تقارير الشركات تعتمد على الحسابات المدققة؟
أُنظر IAT

١٣- هل تأكدت الحكومة من أن التقارير الحكومية تعتمد على الحسابات المدققة؟
أُنظر IAT

١- هل أصدرت الحكومة بياناً عاماً واضحاً جلياً يُفيد بنتيجها لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟

٢- هل التزمت الحكومة بالعمل مع المجتمع المدني والشركات في تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟

٣- هل عينت الحكومة شخص رفيع المستوى لقيادة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟

٤- هل تم نشر وتوفير خطة العمل بتكليفها الكاملة لتصبح في متناول الجميع والتي تحتوي على أهداف يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ وتقييم للقيود الطاقة السعوية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)؟
أُنظر أداة تقييم المؤشر (IAT)

١- **النشر:** نشر كافة المدفوعات المادية للنفط والغاز والتعدين إلى الحكومات بصفة منتظمة ("المدفوعات") وكافة الإيرادات المادية التي تسلمتها الحكومات من شركات النفط والغاز والتعدين ("الإيرادات") إلى جمهور كبير بصورة شمولية مفهومة يمكن للجمهور التوصل إليها.

٢- **المراجعة:** في حالة عدم وجود مثل هذه المراجعات تخضع المدفوعات والإيرادات لمراجعة مستقلة ذات مصداقية مع تطبيق المقاييس الدولية للمراجعة والتدقيق.

٣- **التسوية والمطابقة:**

يتم تسوية ومطابقة المدفوعات والإيرادات عن طريق مدير إداري مستقل يتمتع بالمصداقية حيث يقوم بتطبيق المقاييس الدولية للتدقيق مع نشر وجهة النظر للمدير الإداري بضرورة التعرف على أي تسوية مطابقة بما فيها أي خلافات.

٤- **النطاق:** يمتد هذا الأسلوب ليشمل كافة الشركات ومنها الشركات الحكومية.

٥- **المجتمع المدني:** يشترك المجتمع المدني بنشاط كمساهم في تصميم ومراقبة وتقييم هذه العملية ويساهم نحو المناظرة العامة.

٦- **خطة العمل:** تقوم الحكومة المضيفة بإعداد خطة عمل عامة مستدامة ماليًا لكافة النقاط المذكورة أعلاه بمساعدة من المؤسسات المالية الدولية أينما كان ذلك مطلوبًا، وتشمل الأهداف التي يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ وتقييم القيود المحتملة على الطاقة السعوية.

مؤشر المصفوفة رقم ٤: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تم نشر خطة عمل للبلد مزودة بتكلفة كاملة وتوفيرها للجمهور على الصعيد الأوسع حيث تحتوي على أهداف يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ وتقييم لقيود الطاقة السعودية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)؟

الغرض: خطة العمل للبلد هي الأساس لعملية المصادقة على البلد. ويتطلب المعيار السادس لمبادرة الشفافية EITI أن يتم إنتاج خطة عمل يُتفق عليها مع كبار أصحاب المصلحة بمبادرة الشفافية EITI وتكون متاحة علناً للجمهور.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، من المتوقع من جهة المصادقة أن ترى الإثبات بأن خطة العمل قد تم الإتفاق عليها مع كبار أصحاب المصلحة وأنها تحتوي على ما يلي:

- أهداف يمكن قياسها.
- جدول زمني للتنفيذ.
- تقييم للقيود المحتملة على الطاقة السعودية.
- كيف تتأكد الحكومة من طبيعة تعدد الأطراف ذات المصلحة في مبادرة الشفافية EITI وخاصة من ناحية مشاركة المجتمع المدني.
- جدول زمني للتسويق خلال المرحلة التي يكون فيها البلد "مرشحا". ويجب أن يعكس ذلك احتياجات البلد ولكن يجب أن يتم على الأقل مرة كل سنتين.
- يجب أن توضح خطة العمل بالتفصيل كيفية قيام الحكومة بدفع تكاليف المصادقة.

وسوف تحتاج جهة المصادقة إلى تقييم مدى تقدم سير العمل في تنفيذ مبادرة الشفافية EITI إزاء هذه الأهداف والجدول الزمنية والتقييم عما إذا كان البلد قد إتخذ إجراءاته بشأن القيود المكتشفة على الطاقة السعودية.

ومن العناصر الرئيسية في عملية المصادقة للبلد التأكد من إتباع الجدول الزمني للتنفيذ. ففي حالة عدم إتباع الجدول الزمني، فسوف تحتاج جهة المصادقة بناءً على البراهين والإثباتات من أصحاب المصلحة الرئيسيين والآخرين، إلى التشاور مع كبار أصحاب المصلحة وتحديد عما إذا كانت التأخيرات في تنمية الجدول الزمني معقولة. وفي حالة إذا كانت غير معقولة، فسوف تحتاج جهة المصادقة أن تدرس الموقف عما إذا كانت سوف توصي بشطب إسم البلد من قائمة البلدان المرشحة.

مؤشر المصفوفة رقم ٥: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل قامت الحكومة بتكوين لجنة متعددة الأطراف من ذوي المصلحة للإشراف على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟

الغرض: يجب أن تُشرف على تنفيذ مبادرة EITI مجموعة تتكون من كل أصحاب المصلحة الملائمين ومنهم - ولكن لا يقتصر ذلك على القطاع الخاص والمجتمع المدني بما فيهم مجموعات المجتمع المدني مستقلة والمجتمع المدني الآخر (مثل وسائل الإعلام ورجال البرلمان) وكافة الوزارات الحكومية ذات الصلة (ومنها قيادات الحكومة). ويجب أن تتفق المجموعة على نطاق صلاحيات عامة وواضحة. ويجب أن تشمل هذه الصلاحيات على: الموافقة على خطة عمل للبلد - بعد المراجعات إذا استلزمت الضرورة، وإختيار مدقق حسابات لتولي مراجعات الحسابات أينما كانت البيانات المقدمة للتسوية والمطابقة من قبل الشركات أو الحكومة لم تعتمد بالفعل على بيانات مدققة وفقاً للمقاييس الدولية، وإختيار مؤسسة لتتولى عملية التوفيق والمطابقة والمجالات الأخرى كما هي مذكورة في مصفوفة المصادقة.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، من المتوقع من جهة المصادقة أن ترى الإثبات بأنه قد تم تكوين مجموعة متعددة الأطراف لأصحاب المصلحة وأنها تتكون من أصحاب المصلحة الملائمين وأن نطاق صلاحياتها يتوافق مع الغرض.

يجب أن يشتمل الإثبات على:

- تقييمات لصحاب المصلحة أينما تم تنفيذها.
- معلومات عن عضوية مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين:
 - هل كانت الدعوة للمشاركة في المجموعة مفتوحة وتنسم بالشفافية؟
 - هل أصحاب المصلحة ممثلين بالقدر الكافي (هذا لا يعني أن يكون أصحاب المصلحة ممثلين بالتساوي)؟
 - هل يشعر أصحاب المصلحة بأنهم ممثلين بالقدر الكافي؟
 - هل يشعر أصحاب المصلحة أنه بإمكانهم العمل كجزء من اللجنة - بما في ذلك عن طريق التنسيق والاتصال مع مجموعاتهم وأصحاب المصلحة الآخرين - بدون أي نفوذ أو إرغام غير مستوجب؟
 - هل أعضاء المجتمع المدني في المجموعة مستقلين من الناحية التشغيلية ومن ناحية السياسة عن الحكومة و/ أو القطاع الخاص؟
 - هل تم تغيير أعضاء المجموعة وهل كانت هناك أي إقتراحات بحدوث إرغام أو محاولة لإدخال أعضاء لن يتحدوا الأوضاع؟
 - هل يتمتع أعضاء المجموعة بالطاقة والسعة الكافية للواجبات؟
- هل نطاق الصلاحيات يعطي اللجنة أن يكون لها رأيها بخصوص تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟ يجب أن يشتمل نطاق الصلاحيات هذا كحد أدنى على: الموافقة على خطة عمل للبلد - بعد المراجعات إذا استلزمت الضرورة، وإختيار مدقق حسابات لتولي مراجعات الحسابات أينما كانت البيانات المقدمة للتسوية والمطابقة من قبل الشركات أو الحكومة لم تعتمد بالفعل على بيانات مدققة وفقاً للمقاييس الدولية، وإختيار مؤسسة لتتولى عملية التوفيق والمطابقة والمجالات الأخرى كما هي مذكورة في مصفوفة المصادقة.
- هل كبار المسؤولين الحكوميين ممثلين في اللجنة؟

مؤشر المصفوفة رقم ٦: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل يشترك المجتمع المدني في هذه العملية؟

الغرض: هذا المؤشر يُدعم المؤشر السابق رقم ٥. وتتطلب معايير مبادرة الشفافية EITI بأن يشترك المجتمع المدني بنشاط كمساهم في تصميم ومراقبة وتقييم العملية وأن يساهم نحو المناظرة العامة. ولتحقيق ذلك، سوف يحتاج تنفيذ مبادرة إلى العمل بصورة موسعة مع المجتمع المدني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متعددة الأطراف من ذوي المصلحة أو بالإضافة إلى مجموعة الأطراف متعددة المصلحة.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح. سوف تحتاج جهة التصديق إلى التأكد من الإثبات بأن الحكومة ومجموعة أصحاب المصلحة بمبادرة EITI أينما كان ذلك ملائماً قد سعوا لإشراك أصحاب المصلحة من المجتمع المدني في عملية تنفيذ مبادرة EITI. ويجب أن يشمل ذلك على الإثباتات التالية:

- التوعية من مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين إلى مجموعات المجتمع المدني الأوسع بما فيهم المراسلات (وسائل الإعلام والإنترنت والخطابات) مع مجموعات المجتمع المدني و/ أو التحالف (فمثلاً التحالف المحلي لأنشر ما تدفعه Publish What You Pay) وإبلاغهم بالالتزام الحكومة نحو تنفيذ مبادرة EITI والدور المركزي للشركات والمجتمع المدني.
- الإجراءات لمعالجة القيود على الطاقة السعودية التي تؤثر على مشاركة المجتمع المدني، عما إذا كانت تقوم بها الحكومة أو المجتمع المدني أو الشركات.
- مشاركة مجموعات المجتمع المدني في مبادرة EITI يجب أن تكون من الناحية التشغيلية ومن ناحية السياسة مستقلة عن الحكومة و/ أو القطاع الخاص.
- مشاركة مجموعات المجتمع المدني في مبادرة EITI حرة من الآراء الصريحة عن مبادرة EITI بدون أي قيود أو إرغام غير مستوجب.

مؤشر المصفوفة رقم ٧: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تشترك الشركات في هذه العملية؟

الغرض: هذا المؤشر يُدعم المؤشر رقم ٥. ويتطلب تنفيذ مبادرة EITI بأن تشترك الشركات بنشاط في التنفيذ وأن تقدم كل الشركات تقريرها تحت مبادرة EITI. ولتحقيق ذلك، سوف يحتاج تنفيذ مبادرة EITI إلى العمل بصورة موسعة مع شركات النفط والغاز والتعدين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المجموعة متعددة الأطراف من ذوي المصلحة أو بالإضافة إلى المجموعة متعددة الأطراف من ذوي المصلحة.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح. سوف تحتاج جهة التصديق إلى التأكد من الإثبات بأن الحكومة ومجموعة أصحاب المصلحة بمبادرة EITI أينما كان ذلك ملائماً، قد سعوا لإشراك الشركات (النفط والغاز والتعدين) المصلحة في عملية تنفيذ مبادرة EITI. ويجب أن يشمل ذلك على الإثباتات التالية:

- التوعية من المجموعة المتعددة الأطراف لأصحاب المصلحة إلى شركات النفط والغاز والتعدين بما فيهم المراسلات (وسائل الإعلام وموقع الإنترنت والخطابات) لإبلاغهم بالتزام الحكومة نحو تنفيذ مبادرة EITI والدور المركزي للشركات.
- الإجراءات لمعالجة قيود الطاقة السعوية التي تؤثر على الشركاء سواء قامت الحكومة أو المجتمع المدني أو الشركات بتنفيذها أم لا.

مؤشر المصفوفة رقم ٨: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل قامت الحكومة بإزالة أي عوائق تعوق تنفيذ مبادرة EITI؟

الغرض: في حالة وجود عوائق قانونية أو نظامية أو غيرها تعوق تنفيذ مبادرة EITI، فسوف تستلزم الضرورة أن تقوم الحكومة بإزالة هذه العوائق. ومن العوائق الشائعة نخص بالذكر الفقرات السرية في عقود الحكومة والشركات والتحويلات المالية المتعارضة بالدوائر الحكومية.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح يجب على جهة المصادقة أن ترى الإثبات بأن الحكومة قد أزلت أي عوائق. وقد يكون ذلك بعد تقييم فعال للعوائق أو من خلال رد فعل لإزالة العوائق عند ظهورها. ولا توجد طريقة واحدة للتعامل مع هذا الموضوع – إذ يوجد للبلدان إطارات عمل قانونية مختلفة ومتنوعة وإتفاقيات أخرى قد تؤثر على التنفيذ وعليهم أن يستجيبوا لهذه بطرق مختلفة.

نوع الإثبات التي تريد جهة التصديق أن تراها قد يشمل:

- مراجعة لإطار العمل القانوني.
- مراجعة لإطار العمل النظامي.
- تقييم العوائق في إطار العمل القانوني والنظامي التي قد تؤثر على تنفيذ مبادرة EITI.
- التغييرات القانونية أو النظامية المقترحة أو التي يتم سنها والمصممة لتمكين الشفافية.
- التنازل عن الفقرات السرية في العقود بين الحكومة والشركات لتسمح بإفشاء الإيرادات.
- المراسلات المباشرة مع الشركات مثلاً للسماح بشفافية أكبر.
- مذكرة تفاهم لتحديد مقاييس وتوقعات الشفافية المتفق عليها بين الحكومة والشركات.

مؤشر المصفوفة رقم ٩: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تم الإتفاق على نماذج نمطية للتقارير؟

الغرض: نماذج التقارير النمطية تُعد محور عملية الإفشاء والتسوية والمطابقة وإنتاج التقرير النهائي لمبادرة الشفافية EITI. وسوف يُحدد النموذج المعياري أي إيرادات يجب إدخالها في البيانات التي تفصح عنها الشركة والحكومة. وسوف يحتاج الأمر إلى الحصول على موافقة مجموعة أصحاب المصلحة على نماذج التقارير النمطية.

تتطلب معايير مبادرة EITI بأن يتم نشر "كافة المدفوعات المادية للنفط والغاز والتعدين إلى الحكومة" وكافة الإيرادات المادية التي تتسلمها الحكومات من شركات النفط والغاز والتعدين". ولذلك سوف تحتاج النماذج النمطية لمبادرة EITI إلى إعطاء تعريف توافق عليه مجموعة أصحاب المصلحة عن مكونات هذه المدفوعات والإيرادات المادية وما هي التي توصف بأنها "مادية". كما سوف تستلزم الضرورة أيضاً أن تقوم مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين بتعريف الفترات الزمنية التي تغطيها التقارير. ويعتبر تدفق الإيرادات أمراً مادياً في حالة إذا كان حذفه أو إعطاء بيان كاذب له يمكن أن يؤثر مادياً على تقرير EITI النهائي.

ومن المعترف به بصورة شائعة بأن تدفقات الإيرادات التالية يجب إجمالها:

- إستحقاق الإنتاج للحكومة المضيفة.
- إستحقاق الإنتاج للشركة الوطنية الحكومية.
- الضرائب على الأرباح.
- رسوم الإمتياز.
- أرباح الأسهم.
- العلاوات (مثل التوقيع والإكتشاف والإنتاج).
- رسوم التراخيص ورسوم التآجير ورسوم الدخول والإعتبرات الأخرى للتراخيص و/ أو حقوق الإمتيازات.
- نطف الريح.
- المزايا الأخرى الهامة التي تعود على الحكومة بحسب ما توافق عليه مجموعة أصحاب المصلحة.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة إلى مشاهدة الإثبات بأنه قد تم إستشارة مجموعة الأطراف المتعددة ذات المصلحة في إعداد النماذج النمطية للتقارير وأنه قد أُتيحت للممثلين على الصعيد الأوسع الفرصة على التعليق وأن مجموعة أصحاب المصلحة قد وافقت على النماذج النمطية النهائية للتقارير. ويمكن أن يشمل ذلك الإثباتات التالية:

- مسودة النماذج النمطية للتقارير المزودة إلى مجموعة أصحاب المصلحة.
- محاضر مناقشات النماذج النمطية في إجتماعات مجموعة أصحاب المصلحة.
- المراسلات إلى أصحاب المصلحة على الصعيد الأوسع (مثل الشركات) فيما يتعلق بتصميم النماذج النمطية.
- ترتيبات لتمكين أصحاب المصلحة من فهم القضايا المتضمنة.
- الموافقة من مجموعة أصحاب المصلحة بأنهم إعتدوا النماذج النمطية ويشمل ذلك إدخال كافة تدفقات الإيرادات.

مؤشر المصفوفة رقم ١٠ : أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل مجموعة الأطراف المتعددة لأصحاب المصلحة راضية عن المؤسسة المعينة لتسوية ومطابقة الأرقام؟

الغرض: سوف يحتاج الأمر إلى تعيين مؤسسة لإستلام الأرقام التي تُفصح عنها الشركات والحكومة وتسوية وتوفيق هذه الأرقام معاً وإنتاج تقرير EITI النهائي. وقد تكون هذه المنظمة أو المؤسسة معروفة بإسم المدير الإداري أو مسئول توفيق الأرقام أو مدقق الحسابات. ومن المهم أن المؤسسة التي تقوم بأداء هذا الدور تتمتع من وجهة نظر أصحاب المصلحة بالمصداقية والإئتمان والقدرات الفنية.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة إلى مشاهدة الإثبات بأن مجموعة أصحاب المصلحة راضية عن المؤسسة المعينة لتوفيق الأرقام. ويمكن أن يشمل ذلك الإثباتات التالية:

- إتفاق مجموعة أصحاب المصلحة على نطاق الصلاحيات.
- التنسيق والإتصال بشفافية مع سكرتارية ومجلس مبادرة EITI لتحديد جهات المصادقة الممكنة.
- إتفاق من مجموعة أصحاب المصلحة على الإختيار النهائي للمؤسسة.

مؤشر المصفوفة رقم ١١ : أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تأكدت الحكومة من أن كافة الشركات سوف تُقدم تقاريرها؟

الغرض: تتطلب معايير مبادرة EITI بأن تقوم كافة الشركات - العامة (الحكومية) والشركات الخاصة والأجنبية - بتقديم تقرير عن المدفوعات إلى الحكومة وفقاً للنماذج النمطية المتفق عليها إلى المؤسسة المعينة لتسوية وتوفيق الأرقام المُفصح عنها. وسوف تحتاج الحكومة إلى إتخاذ كافة الخطوات المعقولة للتأكد من أن كل الشركات تُقدم تقاريرها. وقد يشمل ذلك إستعمال الإتفاقيات التطوعية أو اللوائح أو التشريعات. ومن المعترف به أنه قد تكون هناك أسباب جيدة (ولو كانت إستثنائية) وراء عدم تمكن بعض الشركات من تقديم تقاريرها على المدى القصير. وفي هذا الموقف يجب على الحكومات أن تثبت بأنها قد إتخذت الخطوات الملائمة لإدخال هذه الشركات في عملية تقديم التقارير على المدى المتوسط وأن هذه الخطوات مقبولة للشركات الأخرى.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة أن ترى الإثبات الذي يُفيد بأن الحكومة قد قامت بأحد الإجراءات التالية:

- إدخال/ تعديل التشريعات مما يُجبر الشركات على إعطاء تقاريرها وفقاً لمعايير EITI والنماذج النمطية المتفق عليها لإعداد التقارير.
- إدخال/ تعديل اللوائح ذات الصلة مما يُجبر الشركات على إعطاء تقاريرها وفقاً لمعايير EITI والنماذج النمطية المتفق عليها لإعداد التقارير.

دليل المصادقة لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

- التفاوض على الإتفاقيات (فمثلاً مذكرات التفاهم والتنازل عن الفقرات السرية تحت إتفاقيات مشاركة الإنتاج) مع كل الشركات للتأكد من إصدارها التقارير وفقاً لمعايير EITI ونماذج التقارير النمطية المتفق عليها.
- في حالة عدم مشاركة الشركات، تتخذ الحكومة خطوات معترف بها بصفة عامة (عن طريق أصحاب المصلحة الآخرين) للتأكد من قيام هذه الشركات بتقديم تقريرها في موعد لا يتعدى تاريخ متفق عليه (مع أصحاب المصلحة).

مؤشر المصفوفة رقم ١٢ : أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تأكدت الحكومة من أن تقارير الشركات تعتمد على حسابات مدققة وفقاً للمعايير الدولية؟

الغرض: تتطلب معايير مبادرة EITI بأن تعتمد كافة البيانات التي تُفصح عنها الشركات على بيانات مستمدة من الحسابات التي تم تدقيقها وفقاً للمعايير الدولية. وهذا عنصر حيوي وهام في تنفيذ مبادرة EITI.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة أن ترى الإثباتات التي تفيد بأن الحكومة قد إتخذت خطوات للتأكد من أن البيانات التي قدمتها الشركات قد تم تدقيقها وفقاً للمعايير الدولية وقد يشمل ذلك النقاط التالية:

- إصدار الحكومة التشريعات التي تُطالب بتقديم الأرقام وفقاً للمعايير الدولية.
- قيام الحكومة بتعديل معايير التدقيق الحالية للتأكد من أنها وفقاً للمعايير الدولية وتطالب الشركات بتطبيق هذه المعايير.
- موافقة الحكومة وقيامها بإصدار مذكرة تفاهم مع كافة الشركات حيث بموجبها توافق الشركات على التأكد من أن الأرقام المقدمة مطابقة للمعايير الدولية.
- إصدار إنترام الشركات تطوعياً بتقديم الأرقام المدققة وفقاً للمعايير الدولية.
- إصدار في الأحوال التي لا تقدم فيها الشركات أرقام مدققة وفقاً للمعايير الدولية، وافقت الحكومة على خطة مع الشركة (شاملاً SOE) لتحقيق المعايير الدولية خلال فترة زمنية محددة.
- في حالة إذا كانت الأرقام المقدمة للتسوية والمطابقة ليست وفقاً لمعايير التدقيق، فهل مجموعة أصحاب المصلحة راضية عن الطريقة المتفق عليها لمعالجتها للأمر؟

مؤشر المصفوفة رقم ١٣ : أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تأكدت الحكومة من أن التقارير الحكومية تعتمد على حسابات مدققة ؟

الغرض: تتطلب معايير مبادرة EITI بأن كل البيانات التي تُفصح عنها الحكومة قد تم تدقيقها وفقاً للمعايير الدولية.

دليل المصادقة لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة أن ترى الإثباتات التي تفيد بأن الحكومة قد إتخذت خطوات للتأكد من أن البيانات التي قدمتها الشركات قد تم تدقيقها وفقاً للمقاييس الدولية وقد يشمل ذلك النقاط التالية:

- إصدار الحكومة التشريعات التي تُطالب بتقديم الأرقام وفقاً للمقاييس الدولية.
- قيام الحكومة بتعديل مقاييس التدقيق الحالية للتأكد من أنها وفقاً للمقاييس الدولية وتتأكد من خضوعها لهذه المقاييس.
- في حالة إذا كانت الأرقام المقدمة للتسوية والمطابقة ليست وفقاً لمقاييس التدقيق، فهل مجموعة أصحاب المصلحة راضية عن الطريقة المتفق عليها لمعالجتها بالأمر؟

مؤشر المصفوفة رقم ١٨: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تم توفير تقارير EITI للجمهور بطريقة:

- يسهل للعامة الوصول إليها
- شاملة
- مفهومة

الغرض: تعتبر مبادرة الشفافية EITI بأنه قد تم تنفيذها على أكمل وجه عندما يصدر تقرير EITI علناً ويتم توزيعه بصورة واسعة النطاق ومتاحاً للنقاش من مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة. وتتطلب معايير مبادرة EITI بأن يتم نشر التقرير علناً بطريقة يسهل على العامة الوصول إليها وأن يكون شاملاً ومفهوماً.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة التصديق بأن ترى الإثبات بأن الحكومة تأكدت من توفير التقرير ليكون متاحاً بصورة علنية بطرق تتماشى مع معايير EITI ويشمل ذلك عن طريق:

- إصدار نسخ ورقية من التقرير يتم توزيعها إلى مجموعة كبيرة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين ومنهم المجتمع المدني والشركات ووسائل الإعلام والأخرين.
- جعل التقرير متوفراً على الإنترنت والدعاية عن موقعهم على الإنترنت لدى كبار أصحاب المصلحة.
- التأكد من أن التقرير الشامل ويشتمل على كل المعلومات التي تم جمعها جزءاً من عملية المصادقة.
- التأكد من أن التقرير شامل ويشمل التوصيات للتحسين.
- التأكد من أن التقرير شامل ويشمل عن طريق ضمان كتابته بأسلوب واضح يسهل الحصول عليه وباللغات الملائمة ضمن أشياء أخرى.
- التأكد من القيام بأحداث التوعية والنشر سواء نظمتها الحكومة أو المجتمع المدني أو الشركات لنشر التوعية بهذا التقرير.

مؤشر المصفوفة : أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل قامت شركات النفط والغاز والتعدين بمساعدة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟

الغرض: بموجب مبادئ ومعايير مبادرة EITI، يجب على كافة الشركات العاملة في القطاعات ذات الصلة في البلدان التي تقوم بتنفيذ مبادرة EITI أن تكشف عن المدفوعات المادية إلى الحكومة بموجب نماذج نمطية يُتفق عليها للتقارير ومساعدة تنفيذ مبادرة EITI. ويشتمل ذلك على: التعبير عن المساعدة العامة للمبادرة، والمشاركة فيها أو المساعدة وعملية أصحاب المصلحة والإفصاح عن البيانات المتفق عليها التي تكون مدققة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية والتعاون مع جهة المصادقة إذا كان لديها أي إستفسارات بخصوص إستثمارات الشركات.

الإثبات: لا يحتاج هذا المؤشر إلى أن تزود جهة المصادقة بتقييماً شاملاً. ويجب على جهة المصادقة أن تقدم تقييماً كتابياً في تقرير المصادقة لمبادرة EITI الذي يعتمد على إستثمارات الشركة ذاتية التقييم (أدناه) والتي يُطالب كل شركة منها أن تستكملها. وفي حالة إذا لم تقم الشركات بتعبئة الإستثمارات، فيجب على جهة المصادقة أن تذكر ذلك في التقرير النهائي. ويضاف إلى ذلك، يجب على جهة المصادقة أن تكتب في تقريرها النهائي أي معلومات ذات صلة عن الشركة المعنية تكون معروفة بالفعل لدى الجمهور. وبالإضافة إلى إستعمال الإستثمارات لتلخيص أداء الشركة في تقرير EITI، يجب أن تكون الإستثمارات متاحة للجمهور ويجب أن يشتمل تقرير EITI على جدول تجميع إجابات الشركة.

ويجب أن تتصل جهة التصدير بكل الشركات المطلوب أن تقوم بتعبئة الإستثمارات عند بداية عملية المصادقة وإبلاغها بمتطلبات إستكمال الإستثمار وتطلب منها إرجاع الإستثمارات إلى جهة المصادقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تطلب جهة المصادقة من الشركات التعليق على الدروس الملقنة وأفضل قواعد الممارسة. وسوف يتوفر لدى الشركات طريقتان لتزويد هذه التعليقات:

- يمكن للشركات أن تستخدم الحيز المزود على إستثمارات التقييم الذاتي، أو
- يمكن للشركات أن تزود إثباتات شفوية إلى جهة المصادقة في الأحوال عندما تكون المسائل التي ترغب الشركة في ذكرها ذات طبيعة حساسة. وسوف تُلخص جهة المصادقة الدروس والتجارب بدون ذكر أسماء في تقرير المصادقة.

وإذا أخفقت الشركة في إستكمال إستثمار التقييم الذاتي فيجب على جهة المصادقة أن توضح ذلك في تقرير المصادقة وأن تكتب في التقرير أي معلومات ذات صلة عن الشركة تكون معروفة لدى الجمهور. ويجب إتاحة فرصة للشركة لمراجعة هذه المعلومات.

ويجب تعبئة إستثمار التقييم الذاتي لأول وهلة عن طريق الشركة على النحو التالي:

على مستوى البلد:

- يجب على كل شركة للنفط أو الغاز أو التعدين أن تعمل في البلد الجاري عمل مصادقة له أن تستكمل إستثمار الشركة كتقييم ذاتي ويجب أن تقدمها إلى جهة المصادقة.
- سوف تقوم جهة المصادقة الوطنية بجمع الإجابات وربما تتصل بالشركات في حالة إذا كان لديها أسئلة إضافية أو تطلب مزيداً من المعلومات المساعدة. ويجب أن تستجيب الشركات بطريقة إيجابية لتلك الطلبات.

دليل المصادقة لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI

- يجب على الشركات أن تقوم بعمل الإستثمارات لكل بلد من عملياتها المتاحة علناً على مواقع الإنترنت يجب على الشركات الخارجية الخاصة بهم.

على المستوى الدولي:

- يجب أن تقوم كل شركة بإستكمال الجزء الدولي في الإستثمار كتنقيح ذاتي ويجب إرسالها إلى سكرتارية EITI التي سوف تضعها على موقع EITI على الإنترنت.
- ويجب أيضاً أن تزود الشركات إقراراً واضحاً لمبادرة EITI على موقعهم بالإنترنت.

إستثمار مصادقة شركة EITI

على مستوى البلد	
الشركة:	البلد:
ضع علامة P على المؤشرات أدناه	لا نعم
<p>١- هل قدمت الشركة كشوف عامة لمساعدة عملية مبادرة الشفافية EITI في هذا البلد؟</p> <p>٢- هل إنترمت الشركة نحو المساندة والتعاون في تنفيذ خطة العمل لمبادرة الشفافية EITI (بحسب ما وافقت عليه مجموعة العمل لأطراف أصحاب المصلحة) ومنها الإلزام بتعليمات الحكومة فيما يتعلق بمبادرة الشفافية EITI (فمثلاً القوانين ومذكرات التفاهم)، وأينما كان ملائماً، الإجتماع مع أصحاب المصلحة.</p> <p>٣- هل تم الإفصاح عن كافة المدفوعات المادية إلى المؤسسة المتعاقد معها لتوفيق ومطابقة الأرقام وإنتاج تقرير EITI بحسب النموذج النمطي لتقارير EITI المتفق عليه وبموجب التوقيتات الزمنية المتفق عليها.</p> <p>٤- هل البيانات التي تم تقديمها إلى المؤسسة المتعاقد معها لتسوية ومطابقة الأرقام وإنتاج تقرير EITI المأخوذ من الحسابات قد قامت بتدقيقها على نحو مستقل وفقاً للمقاييس الدولية؟</p> <p>٥- هل إستجابات الشركة للإستفسارات المقدمة من المؤسسة المتعاقد معها لتسوية ومطابقة الأرقام وإنتاج تقرير EITI للمساعدة في تسوية ومطابقة مدفوعات البلد ومع المبالغ التي تسلمتها الحكومة وفقاً للنموذج النمطي لتقارير EITI ؟</p>	لا نعم
التقييم الشامل (لما هو مذكور أعلاه)	
وجهات النظر الوصفية	
إذا كانت الإجابة على أي مؤشر من المؤشرات المذكورة أعلاه ، بـ "لا" يُرجى تقديم تفسير.	
أي تعليقات أخرى.	

دليل المصادقة لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI

على المستوى الدولي		
الشركة:		
لا	نعم	ضع علامة P على المؤشرات أدناه
		<p>١- هل نشرت الشركة بياناً عاماً واضحاً يُقر بمبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI ويضمن التحصل عليها من موقعها الخارجي على الإنترنت؟</p> <p>٢- أينما كان مطبقاً (فمثلاً للعمليات في البلدان المنفذة لمبادرة الشفافية EITI التي إستكملت على الأقل مصادقة واحدة)، هل قامت الشركة بتزويد وصلات الربط على موقعها الخارجي بالإنترنت مع إستثمارات المصادقة التي إستكملتها الشركة؟</p> <p>٣- هل خصصت الشركة المسؤولية الإستراتيجية لمبادرة EITI إلى عضو من إدارتها العليا وعينت شخصاً للإتصال الرئيسي كمسئول عن تواصل سياسة الشركة لمبادرة EITI والإجراءات المساندة لمبادرة EITI والرد على الإستفسارات من أصحاب المصلحة لمبادرة EITI؟</p> <p>٤- في حالة إذا كان المؤتمر الدولي لمبادرة الشفافية EITI قد أقيم خلال فترة المصادقة فهل قام عضو من الإدارة العليا بإعداد أو إرسال بيان تأييد؟</p> <p>٥- في حالة إذا كان لدى الشركة تقرير إستدامة عالمية أو تقرير مسؤولية الشركة، فهل ضمت الشركة موجزاً لإنجازاتها إلى مبادرة EITI في موقع الإنترنت هذا؟</p>
لا	نعم	
التقييم الشامل (لما هو مذكور أعلاه)		
		وجهات النظر الوصفية
		إذا كانت الإجابة على أي مؤشر من المؤشرات المذكورة أعلاه ، بـ "لا" يُرجى تقديم تفسير.
		أي تعليقات أخرى.

٨- مراجعة المؤشر

مؤشر المصفوفة : أداة تقييم المؤشر

المؤشر: ما هي الخطوات التي تم إتخاذها للإستجابة للدروس الملقنة ومعالجة التناقضات والتأكد من إستدامة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟

الغرض: إن إنتاج ونشر تقرير مبادرة الشفافية EITI ليس هو النهاية بالنسبة لتنفيذ مبادرة EITI . فإن القيمة تأتي من العملية بنفس القدر كما تأتي من المنتج، ومن الضروري العمل بناءً على الدروس الملقنة في التنفيذ ومعالجة التناقضات المكتشفة في تقرير EITI وأن يقف تنفيذ مبادرة الشفافية EITI على قدم ثابتة مستدامة.

الإثبات: يجب على جهة المصادقة أن ترى الإثبات بأن آلية المراجعة قد تم تأسيسها لتأخذ في الحسبان الغرض مما هو مذكور أعلاه. ويجب على جهة المصادقة أن تُعلق على ذلك في تقرير المصادقة.

الملحق ب: نطاق صلاحيات جهة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI

يسعى نطاق الصلاحيات الوارد هنا إلى تحديد المهارات الرئيسية المطلوبة والمسئوليات الأساسية التي تقع على عاتق جهة المصادقة.

جهة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI

١-١ من المتوقع أن تُصرح جهة المصادقة لمبادرة EITI عما إذا كان البلد يفعل ما يقول أنه يفعله. وخلال ذلك، سوف تحتاج جهة المصادقة إلى التمكن من أن تقول عما إذا كانت الشركات الموجودة داخل البلد المعني تلعب دورها أيضاً.

٢-١ العبارة "يفعلوا ما يقولون أنهم يفعلوه" تُستخدم عن عمد هنا. فإن عملية مصادقة مبادرة الشفافية EITI ليست عملية بسيطة أبيض وأسود. فمع أن تقييم البلد بأنه ممتثل يحتوي على تقييم نجاح/إخفاق بصورة فعالة، إلا أن البلدان التي لا تقوم بالتنفيذ على أكمل وجه لا تزال تحصل على مصادقة مع مراقبة مدى تقدمها. وسوف يستغرق الأمر شهوراً ولبعض البلاد سنوات لوضع الأنظمة اللازمة في مكانها حتى تتمكن من أن تمارس عملياً التزاماتها نحو مبادرة الشفافية EITI. ولقد إتفقت المجموعة الإستشارية الدولية بأن عملية المصادقة يجب أن تعترف بالتقدم الذي يتم إحرازه بالإضافة إلى الإنجاز المطلق.

٣-١ وافقت المجموعة الإستشارية الدولية على مجموعة من المبادئ التي يجب أن تُدعم عملية المصادقة:

- يجب أن تُركز المصادقة في مبادرة الشفافية EITI على تنفيذ مبادرة EITI. ويجب ألا تتشدد مصادقة تنفيذ سياسات أخرى للشفافية.
- يجب أن تعتمد المصادقة على مقياس عالمي مشترك للتأكد من إمكانية المقارنة بين البلدان.
- يجب أيضاً أن تكون العملية ملكاً للبلد وتعكس طبيعة البلد الخاصة في تنفيذ مبادرة EITI ، للتأكد من ظروف البلد المعينة وأخذها في الحسبان.
- يجب أن تتضمن العملية مشاركة الأطراف المتعددة من أصحاب المصلحة.
- يجب أن تكون عملية المصادقة ذات لمسات خفيفة ويجب ألا تولد بيروقراطية غير لازمة. وبقدر المستطاع يجب أن تُبنى هذه العملية على المنظمات الحالية وطاقاتها السعوية.
- يجب أن تُركز العملية على التوصيات البنائة بدلاً من الإلتقاط.
- يجب أن تتوفر لدى جهة المصادقة الخبرات والمعرفة والتجارب المطلوبة لمبادرة الشفافية EITI.
- يجب أن تتوفر لدى جهة المصادقة الطاقة السعوية الكافية (فمثلاً من ناحية جهاز الموظفين) للقيام بهذا الدور بفعالية.

٤-١ عملية المصادقة ليست عملية تدقيق ومراجعة مالية. فإن مهمة جهة المصادقة هو التأكد من أن البلدان والشركات تفعل ما يقولون أنهم يفعلوه. ولن تسعى جهة المصادقة أن تتولى مراجعات وتدقيقات مالية.

ما الذي يتم المصادقة عليه؟

١-٢ هناك سياقان تحدث خلالهما المصادقة:
إلترم البلد أن يُنفذ مبادرة الشفافية EITI - بما في ذلك الإلتزام نحو العمل مع المجتمع المدني والشركات وتعيين شخص مسئول والإتفاق على خطة عمل مع أصحاب المصلحة من ذوي الصلة - ولكن لم تصل بعد إلى مرحلة يمكن بها نشر تقرير مبادرة الشفافية EITI أو توزيعه أو مناقشته. وفي هذه الحالة من المتوقع أن تقوم جهة المصادقة بتقييم مرحلة التقدم التي وصل إليها البلد - والمصادقة عما إذا كان البلد (الحكومة) يفعل ما يُصرح بأنه يفعله. وسوف يُعرف هذا البلد بإسم بلد مرشح لمبادرة الشفافية EITI.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

• شركة التزمت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI وأنتجت تقرير EITI الذي تم نشره وتوزيعه ومناقشته. وفي هذه الحالة من المتوقع أن تُقيم جهة المصادقة عما إذا كان ذلك هو الحال وعما إذا كان التقرير قد تم إنتاجه وفقاً لمعايير مبادرة EITI (أنظر أدناه). وإذا كانت الإجابة بأن ذلك البلد يفعل ما يقول أنه يفعله، وأنه قد فعل ذلك وفقاً للمعايير، فمن المتوقع أن تقوم جهة المصادقة بالمصادقة على ذلك البلد بأنه يُنفذ مبادرة الشفافية EITI. ويُعرف هذا البلد بأنه ممثل لمبادرة الشفافية EITI.

المهارات والكفاءات المطلوبة من جهة المصادقة على البلد بمبادرة الشفافية EITI

١-٣ سوف تحتاج جهة المصادقة إلى جلب عدد من المهارات والكفاءات الرئيسية للقيام بعملية المصادقة. وفي صميم المهارات المطلوبة لجهة المصادقة نخص بالذكر:

- المهارات المالية الفنية: معرفة لمقاييس التدقيق الدولية وتقارير التدقيق الخاصة بالقطاع الخاص وتقارير التدقيق الحكومية والإدارة المالية العامة.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج جهة المصادقة (أو أعضاء فريق المصادقة) إلى التمكن من إثبات أنهم:

- يتمتعون بالخبرة في عملية التنمية وتشمل المعرفة بالعمل مع المجتمع المدني بما في ذلك العمل في الأجواء الصعبة عندما يكون المجتمع المدني مقيداً في عمله بسبب حكومة تتسم بالتحديات.
- المصادقية: تحتاج جهة المصادقة أن تكون ذات مصداقية في أعين الحكومة المضيفة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- يجب أن تتوفر لدى جهة المصادقة الخبرات والمعرفة والتجارب المطلوبة لمبادرة الشفافية EITI.
- يجب أن تتوفر لدى جهة المصادقة الطاقة السعوية الكافية (فمثلاً من ناحية جهاز الموظفين) للقيام بهذا الدور بفعالية.
- من المتوقع أن تتوفر لدى جهة المصادقة الوضعية والمهارة الكافية لمنع وقوع الخلافات وحلها عند الضرورة.

٢-٣ من المتوقع أن تتكون جهة المصادقة من مجموعة من الأفراد من ذوي المهارات والكفاءات الرئيسية. ويمكن الإستعانة بهم من شركة واحدة فمثلاً شركة دولية لتدقيق الحسابات أو تكوينهم من مجموعة من أفراد مستقلين من ذوي المهارات والخلفية الملائمة. وفي مثل هذا الموقف من المهم أن يكون هناك شخص أو شركة تقود العملية أو تتولى المسؤولية الشاملة.

٣-٣ فرق المصادقة الممكنة

- يجوز تكوين فريق من شركة دولية للإستشارات أو تدقيق الحسابات.
- يمكن تكوين فريق من شركة تدقيق دولية مُعدة للإستعانة بالإتصالات الخارجية.
- يمكن تكوين فريق تحت رعاية وإشراف شخصية دولية ذات مصداقية مثل أحد كبار السياسيين المتقاعدين، أو شخصية قانونية أو مسئول حكومي سابق متقاعد.

٤-٣ سوف تتولى جهة المصادقة المسؤولية تجاه تقديم قائمة لأعضاء الفريق المقترحين إلى المجلس للموافقة عليه.

٥-٣ يجب أيضاً على جهة المصادقة أن تقدم ميزانية مقترحة للمجلس ليوافق عليها قبل أن تبدأ أنشطتها.

عملية المصادقة (أنظر دليل المصادقة لمزيد من التفاصيل)

٤-١ الخطوة الأولى هي قيام مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين بتعيين جهة مصادقة. وسوف تقوم جهة المصادقة المختارة بإستعمال المستندات الرئيسية الثلاثة التي تُدعم أعمال جهة المصادقة. وهي:

- خطة العمل للبلد
- مصفوفة المصادقة (وأدوات تقييم المؤشرات المرتبطة بها)، و
- إستثمارات الشركة

٤-٢ بإستعمال هذه المستندات، تلتقي جهة المصادقة مع مجموعة أصحاب المصلحة والقرار، وهي المنظمة التي تقاعدت معه لتوفيق وتسوية الأرقام التي أفصحت عنها الشركات والحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين (منهم الشركات والمجتمع المدني الغير متواجدين في مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين).

٤-٣ بإستعمال هذه المعلومات، تقوم جهة المصادقة بإستكمال تقرير يتكون من:

- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء خطة العمل للبلد.
- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء المؤشرات في مصفوفة المصادقة
- مصفوفة المصادقة بعد إستكمال بياناتها
- تقرير وصفي عن تنفيذ الشركة للمبادرة
- إستثمارات الشركة المُعدة

تقييم شامل عن تنفيذ مبادرة الشفافية EITI : هذا البلد مرشح أو ممتثل أو لا يوجد تقدم ملموس.

٤-٤ يجب أن يحتوي التقرير على الدروس الملقنة بالإضافة إلى أي مخاوف عبر عنها الناس والتوصيات لتنفيذها في المستقبل. يجب نشر التقرير باللغة الإنجليزية وأيضاً بأي لغات محلية.

٤-٥ يوجّه التقرير في البداية إلى مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين، والحكومة ومجلس مبادرة الشفافية EITI Board . وإذا كانت هذه المجموعات راضية عن تقرير المصادقة، فيتم نشره والعمل على تنفيذ الإستنتاجات والإقتراحات.

٤-٦ في حالة جود خلاف فيما يتعلق بعملية المصادقة فعندئذ يجب التعامل معه لأول وهلة محلياً، مع إستدعاء مجلس المبادرة EITI Board فقط لتقديم المساعدة في حالات النزاع الخطير.

الملحق ج: نطاق الصلاحيات لمجلس مبادرة الشفافية EITI

توصي المجموعة الإستشارية الدولية IAG بتأسيس مجلس للإشراف على عمليات مبادرة الشفافية EITI في المستقبل ويشمل ذلك أعمال سكرتارية EITI. وسوف يضم مندوبين من البلدان المنفذة لمبادرة الشفافية EITI والشركات المساندة وإتحادات الشركات المساندة والبلدان المساندة والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني. وسوف يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على التطوير الشامل والتوجيه الإستراتيجي ومصادقية مبادرة الشفافية EITI وسوف يصدر التوصيات بشأن هذه المسائل ليوافق عليها مؤتمر EITI من خلال تقرير خطي يُقدم للمؤتمر. بينما سوف يُشرف المجلس أيضاً على أعمال سكرتارية EITI وتوجيهها.

وسوف يتم وضع اللمسات النهائية لنطاق صلاحيات المجلس في الإجتماع الأول للمجلس بعد مؤتمر مبادرة الشفافية EITI لعام ٢٠٠٦.

١- الوظائف الرئيسية للمجلس

أ) دراسة قضايا السياسة العامة والخاصة التي تنشأ؛

سوف يلعب المجلس دوراً رئيسياً في دراسة القضايا الناشئة عن السياسة التي تؤثر على مبادرة EITI. وسوف يتحاور ويتخذ قراره بشأن القضايا المستمرة في السياسة بشرط أنه في موضوعات السياسة الجوهرية سوف يعطي توصيات إلى مؤتمر EITI للموافقة عليه. كما سوف يحتاج المجلس أيضاً إلى دراسة أي موضوعات تصدر عن مؤتمر EITI. فعلى سبيل المثال بعد مؤتمر EITI لعام ٢٠٠٦، سوف يحتاج المجلس إلى عقد مناقشات في الأمور المتروكة من المجموعة الإستشارية الدولية بخصوص ترتيبات الإدارة الدولية.

ب) توجيه عمليات السكرتارية

تم تأسيس سكرتارية لمبادرة الشفافية EITI حيث تتولى مسؤولية التشغيل اليومي لمبادرة EITI والتواصل مع أصحاب المصلحة والقرار. وسوف تعمل مع رئيس وأعضاء المجلس لترويج مبدأ شفافية الإيرادات والتبني والتنفيذ العالمي لمبادرة الشفافية EITI من خلال بناء علاقات هامة ومن خلال برنامج التوعية والدعاية.

وسوف يقوم المجلس بتوجيه أعمال السكرتارية. ويجوز للأعضاء العاملين مع رئيس المجلس، وفي حدود المعقول، سواء بصفة فردية أو جماعية أن ينشئوا مشورة السكرتارية في موضوعات معينة للسياسة – ويشمل ذلك تكليف أعمال البحث بحسب الملائمة.

ج) تقييم وضعية مبادرة الشفافية في البلدان المنفذة والشركات المساندة

سوف يشمل ذلك الموافقة على قائمة من جهات التقييم – أو "جهات المصادقة" التي (تُعدّها السكرتارية)؛ والموافقة على تقارير المصادقة؛ وتولي دور الإشراف والمحكم النهائي في تقييم البلدان الغير منفذة لمبادرة EITI.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يجب على المجلس أن يعتمد عادة على حكم مستقل من جهات المصادقة. ولكن سوف يحتفظ المجلس بالحق في الظروف الإستثنائية لدرجة كبيرة، بأن يلغي توصيات جهة المصادقة. وفي مثل هذه الظروف سوف يسمح للمجلس للأعضاء ممن لديهم

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

تعارض في المصالح أن يعفوا أنفسهم (وربما يرشحوا شخصاً بديلاً) من الإشتراك في مناقشة الموضوع بخصوص بلد معين.

د) إعداد تقرير لمؤتمر مبادرة الشفافية EITI المنعقد كل سنتين

سوف يقوم المجلس بمساندة السكرتارية بتزويد تقرير أو تقارير ليوافق عليها مؤتمر EITI. وسوف يشمل ذلك الدراسة والتوصيات للقضايا الرئيسية في السياسة التي تؤثر على نمو مبادرة EITI بالإضافة إلى تقرير عن مدى التقدم الذي أحرزته البلدان المرشحة والبلدان الممتثلة لمبادرة الشفافية EITI.

٢- إستعمال اللجان الفرعية والمجموعات

يجوز للمجلس أن يُنشئ مجموعات عمل فرعية لموضوعات معينة أخرى بحسب الملائمة. ويجب أن يكون الهدف في حالة تكوين أي مجموعة فرعية أن يعكس بالقدر العملي المستطاع، تكوين أصحاب المصلحة المتعددين بمجلس EITI Board. ويجوز مساعدة هذه المجموعات الفرعية عن طريق مجموعة ملائمة من الخبراء الفنيين. وسوف يتزأس المجموعات الفرعية أعضاء من المجلس تساندتهم السكرتارية. ويجوز أيضاً تمثيل المؤسسات المالية الدولية في هذه المجموعات الفرعية بحسب الملائمة.

٣- علاقة مجلس مبادرة الشفافية EITI Board مع لجنة إدارة صندوق الإنتمان للواهبين المتعددين Multi-Donor Trust Fund

تأسس صندوق الإنتمان متعدد الواهبين Multi-Donor Trust Fund لتزويد المساندة المالية التي تسعى إلى تنفيذ مبادرة الشفافية EITI. ويقوم البنك العالمي بإدارته. وتقوم لجنة إدارة تتكون من البنك العالمي والحكومات التي ساهمت بما يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار في صندوق الإنتمان (MDTF) وهناك إقتراح بأن يتم إعداد مذكرة تفاهم بين المجلس ولجنة الإدارة.

٤- دور رئيس المجلس

سوف يقوم رئيس المجلس بقيادة مداولات ومناقشات المجلس والمؤتمر سعياً للمحافظة على علاقات تعاونية بين الأعضاء والمشاركين الرئيسيين ومنهم الحكومات والشركات والمجتمع المدني والمستثمرين والمؤسسات الدولية. ويجب أن يكون الرئيس عضواً بالمجلس له صوت وفي حالة الإتفاق على نظام التصويت بالأغلبية فعندئذ يجب أن يكون للرئيس الصوت المرجح في حالة تساوي الأصوات.

يجب على الرئيس:

- أن يقدم تقرير للمجلس إلى مؤتمر مبادرة الشفافية EITI ؛
- أن يتأكد من أن طبيعة تعدد أصحاب المصلحة في المبادرة مصانة ومتجسدة تماماً في مبادرة الشفافية EITI على كافة المستويات؛
- أن يُمثل مبادرة الشفافية EITI أمام العالم السياسي والتجاري على أعلى المستويات بهدف بناء التزام عالمي أكبر لشفافية الإيرادات ولجذب التمويل اللازم من الحكومات والشركات والمؤسسات الأخرى؛
- تزويد التوجيه الإستراتيجي إلى السكرتارية.

يجب على الرئيس بمساندة أعضاء المجلس الملائمين والأطراف الأخرى ذات الصلة، أن يتولى المسؤولية عن تعيين رئيس السكرتارية والإشراف عليه بما في ذلك التوجيه التشغيلي ومراجعة الأداء إزاء خطة عمل مُتفق عليها.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

يجب على الرئيس أن يعمل مع أعضاء المجلس بين إجتماعات المجلس في الموضوعات التي تحتاج إلى موافقة / دراسة المجلس. ويجب على المجلس أن يوافق على الإجراءات حيث يمكن فيها للرئيس أن يتشاور بخصوص موضوعات معينة بأسلوب إنسيابي سلس للتأكد من إمكانية إتخاذ الإجراء بسرعة عندما يتطلب الأمر ذلك.

٥- ترتيبات المجلس:

سوف تقوم السكرتارية بتنظيم إجتماعات المجلس والمؤتمر بالتعاون مع حكومات البلدان المضيفة والآخرين بحسب الملائمة. وسوف تتوفر لدى المجلس ميزانية سنوية بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ دولار. وسوف يسمح ذلك بعدد من إجتماعات مجلس الإدارة تصل إلى أربعة إجتماعات في السنة على الرغم من أن المجلس قد يقرر عقد إجتماعين أو ثلاثة فقط لحضور الأعضاء شخصياً والإجتماع من خلال إجتماعات الفيديو أو الهاتف بين هذه الأوقات. وسوف يقرر المجلس موقع إجتماع ملائم لغالبية الأعضاء.

ويحتاج الأمر إعطاء مزيد من الإعتبارات لعملية صنع القرار التي يتبناها المجلس. ويجب على المجلس أن يعمل بأسلوب الموافقة بالإجماع في كافة الأوقات ليعكس طبيعة وجود أصحاب المصلحة المتعددين بمبادرة الشفافية EITI. ورغم ذلك فقد يكون هناك مرات يحتاج فيها الأمر إلى التصويت. ويجب على كل الأعضاء الإتفاق على آلية التصويت في الإجتماع الأول للمجلس لموازنة الرغبات لحماية الأقليات مع الحاجة إلى وجود عملية صنع قرار تتميز بالكفاءة. فعلى سبيل المثال تم إبداء إقتراح بأنه في حالة إذا كان ربع أعضاء المجلس على الأقل يطلبون ذلك، فيجوز إعلان موضوع يتعلق بالسياسة كموضوع سياسة جوهري. وسوف يتم حل هذه المسائل فقط بغالبية ثلثي أصوات المجلس وفي حالة تقريرها بهذه الكيفية، بموافقة مؤتمر EITI .

يجب على المجلس أن يمارس كافة أنشطته بطريقة تتسم بالشفافية التامة. ويشمل ذلك توفير جداول أعماله وأوراقه ومحاضره. ويجب أن تكون لغة العمل بالمجلس الإنجليزية على الرغم من أنه يجب توفير ترجمات للغات الإضافية إذا تطلب الأمر وبحسب ما يوافق عليه المجلس.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات
إستخراج الموارد الطبيعية EITI

الملحق د: الحاضرون في كل إجتماع من إجتماعات المجموعة
الإستشارية الدولية IAG

الإجتماع الأول للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية EITI

في يوم الجمعة الموافق ٢٦ أغسطس ٢٠٠٥، إنعقد الإجتماع الإفتتاحي للمجموعة الإستشارية الدولية EITI IAG في لانكستر هاوس ، لندن بالمملكة المتحدة.

الرئيس:

Peter Eigen.

إشترك الأعضاء المذكورين فيما يلي من المجموعة الإستشارية الدولية IAG

Sabit Bagirov ، منسق، تحالف تحسين الشفافية في صناعات الإستخراج، أذربيجان
Graham Baxter ، نائب الرئيس، مسئولية الشركات، بي بي BP
Edward Bickham ، نائب الرئيس التنفيذي، الشؤون الخارجية، أنجلو أمريكيان
Oby Ezekwesili ، وزير تنمية المعادن الصلبة، نيجيريا
Larry Greenwood ، نائب السكرتير المساعد، وزارة الخارجية الأمريكية
Gavin Hayman ، قائد حملات، جلوبال ويتنس
Patrick Lafon ، السكرتير العام، مؤتمر أساقفة وسط أفريقيا، الكامبيرون
Sam Laidlaw ، نائب الرئيس التنفيذي، شيفرون
Karin Lissakers ، المستشار الأول لجورج سوروس، معهد المجتمع المفتوح
Karina Litvack ، عضو مجلس الإدارة، رئيس الإدارة والإستثمار المسئول إجتماعياً، إدارة إف أند سي أسيت مانجمنت
Leiv Lunde ، وزير الدولة للتنمية الدولية، وزارة الشؤون الخارجية، النرويج
Samir Sharifov ، المدير التنفيذي، صندوق النفط الوطني في أذربيجان
Yannick Tagand ، وزير الشؤون الخارجية، فرنسا

المشركون عن السكرتارية:

Charles McPherson ، المستشار الأول، قسم النفط والغاز والتعدين والكيماويات، البنك العالمي
Ben Mellor ، رئيس سكرتارية EITI ، DFID
Anton Op de Beke ، إقتصادي أول، قسم تنمية ومراجعة السياسة، صندوق النقد الدولي IMF

الإجتماع الثاني

في يوم الجمعة الموافق ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥ إنعقد الإجتماع الثاني للمجموعة الإستشارية الدولية بمبادرة الشفافية EITI IAG في مقر البنك العالمي في واشنطن دي سي.

الرئيس:

Peter Eigen.

إشترك أعضاء المجموعة الإستشارية الدولية التالي أسمائهم:

Graham Baxter ، بي بي BP
Edward Bickham ، أنجلو أمريكيان (من خلال v/c)
Stuart Brooks ، شيفرون تكساسكو
Raul Campos ، بتروبراس
Tormod Endresen ، حكومة النرويج
Dr. Oby Ezekwesili ، حكومة نيجيريا
Larry Greenwood ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
Gavin Hayman ، جلوبال ويتنس

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

Delphine Lida ، حكومة فرنسا ،
Father Patrick Lafon ، مؤتمر أساقفة وسط أفريقيا، الكاميرون
Karin Lissakers ، معهد المجتمع المفتوح
Karina Litvack ، إف أند سي أسيت مانجمنت
Samir Sharifov ، حكومة أذربيجان

إعتذارات من:

الإسم من حكومة بيرو لم يتمكن من الحضور.

المشركون عن السكرتارية

Martin Fetherston ، صندوق النقد الدولي
Charles McPherson ، البنك العالمي
Ben Mellor ، حكومة المملكة المتحدة

الإجتماع الثالث

في يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير ٢٠٠٦ إنعقد الإجتماع الثالث للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية
EITI IAG في فندق ترانسكورب هيلتون، أبوجا، نيجيريا

الرئيس:

Peter Eigen.

إشترك أعضاء المجموعة الإستشارية الدولية التالي أسمائهم:

Samir Awad ، بتروبراس
Sabit Baghirov ، تحالف المنظمات الغير حكومية في أذربيجان
Graham Baxter ، بي بي
Edward Bickham أنجلو أمريكيان
Paul Bonicelli ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
Stuart Brooks ، شيفرون
Tormod Endresen ، حكومة النرويج
Oby Ezekwesili ، حكومة نيجيريا
Carlos Garaycochea ، حكومة بيرو
Gavin Hayman ، جلوبال ويتنس
Karin Lissakers ، معهد المجتمع المفتوح
Karina Litvack ، إف أند سي أسيت مانجمنت
Samir Sharifov ، حكومة أذربيجان
Yannick Tagand ، حكومة فرنسا

المشركون عن السكرتارية:

Charles McPherson ، البنك العالمي
Ben Mellor ، حكومة المملكة المتحدة
Jesus Seade ، صندوق النقد الدولي

إعتذارات من:

Patrick Lafon ، مؤتمر الأساقفة الكاثوليك

الإجتماع الرابع

في يوم الأربعاء الموافق ٥ أبريل ٢٠٠٦ إنعقد الإجتماع الرابع للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية
EITI IAG في فندق بارك حياة، باكو، أذربيجان.

الرئيس:

Peter Eigen.

التقرير النهائي للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية في صناعات إستخراج الموارد الطبيعية EITI

إشترك أعضاء المجموعة الإستشارية الدولية التالي أسمائهم:

Sabit Baghirov ، تحالف المنظمات الغير حكومية في أذربيجان

Graham BaxterK ، بي بي BP

Edward Bickham ، أنجلو أمريكان

Stuart Brooks ، شيفرون

Tormod Endresen ، حكومة النرويج

Gavin Hayman ، جلوبال ويتنس

Stephen Krasner ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

Patrick Lafon ، مؤتمر الأساقفة الكاثوليك، غرب أفريقيا

Karin Lissakers ، معهد المجتمع المفتوح

Karina Litvack ، إف أند سي أسيت مانجمنت

Bright Okogu ، حكومة نيجيريا

Therezinha Serpa ، بتروبراس

Samir Sharifov ، حكومة أذربيجان

Jean-Pierre Vidon ، حكومة فرنسا

المشركون عن السكرتارية

Charles McPherson ، البنك العالمي

Ben Mellor ، حكومة المملكة المتحدة

Anton Op de Beke ، صندوق النقد الدولي

إعتذارات من:

Carlos Garaycochea ، حكومة بيرو

الإجتماع الخامس

في يوم الخميس الموافق ٢٠ يونيو ٢٠٠٦ إنعقد الإجتماع الخامس للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية
EITI IAG في هاوس، لندن ، المملكة المتحدة

الرئيس:

Peter Eigen.

إشترك أعضاء المجموعة الإستشارية الدولية التالي أسمائهم:

Sabit Baghirov ، تحالف المنظمات الغير حكومية في أذربيجان

Graham Baxter ، بي بي

Edward Bickham ، أنجلو أمريكان

Stuart Brooks ، شيفرون

Joaquim Dib Cohen ، بيترو براس

Tormod Endresen ، حكومة النرويج

Oby Ezekwesili ، حكومة نيجيريا

Carlos Garaycochea ، حكومة بيرو

Gavin Hayman ، جلوبال ويتنس

Stephen Krasner ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

Patrick Lafon ، مؤتمر الأساقفة الكاثوليك

Karin Lissakers ، معهد المجتمع المفتوح

Karina Litvack ، إف أند سي أسيت مانجمنت

Shahmar Movsumov ، حكومة أذربيجان

Jean-Pierre Vidon ، حكومة فرنسا

المشركون عن السكرتارية

Charles McPherson ، البنك العالمي

Ben Mellor ، حكومة المملكة المتحدة